الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول

– دراسة ميدانية –

من إعداد الطلبة :

صبتي محمد رضا

حقي خميسي

شوشاني عبيدي عبد الرزاق

شكيمة موسى

تحت إشراف الدكتور:

نصرات عبد الوهاب

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	فاتح سردوك	دكتور	جامعة الوادي	رئيسا
02	عبد الوهاب نصرات	أستاذ مساعد قسم ب	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
03	رحيمة العيفة	أستاذ مساعد	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول

– دراسة ميدانية –

من إعداد الطلبة :

صبتي محمد رضا

حقي خميسي

شوشاني عبيدي عبد الرزاق

شكيمة موسى

تحت إشراف الدكتور:

نصرات عبد الوهاب

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	فاتح سردوك	دكتور	جامعة الوادي	رئيسا
02	عبد الوهاب نصرات	أستاذ مساعد قسم ب	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
03	رحيمة العيفة	أستاذ مساعد	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ، وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَى وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنَ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ

سورة الأحقاف الآية 15

الإهداء

اخر يوم بحياتي الدراسية والحمد الله على اكمال "عدد السنين" سنة من الدراسة اهدي تخرجي الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز إلى من ارضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء والدتي الحبيبة إلى القلوب الطاهرة والعزيزة ورياحين حياتي اخوتي واهلي وأصدقائي عائلتي الثانية القسم الداخلي الذين قضيت معهم أجمل اللحظات وأرقى الايام شكرا لكم من القلب ودمتم أخوة لي.

صبتي محمد رضا

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة إلى نبي الرحمة والنور والبسمة للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى :

من نزلت في حقهم الآيات الوالدين الكريمين

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالدعوات أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم

إلى كل أفراد أسرتي الذين ساندوني في الدنيا ولا أحصي لهم العمل

إلى كل الأصدقاء والزملاء في الدراسة من دون استثناء

وإلى الأساتذة الكرام جزاهم الله عنا كل خير

ونرجو أن يكون عملي هذا نفعا ونافعا وأن كان صوابا فهو من الله وان كان خطأ فمن نفسي

شوشاني عبيدي عبد الرزاق

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا للذي أحببناه دون سواه الله جل شأنه له الحمد حتى يرضى

ثم نهديه

إلى الذين ظلت نظراتهم تلاحقنا ودعواتهم ترافقنا طيلة حياتنا

ومشوارنا العلمي والعملي (أمهاتنا) وآبائنا حفظهم الله

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين الحياة (إخواننا وأخواتنا)

إلى من آنسنا في دراستنا وشاركنا همومنا

وأخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعته في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دروبنا

حقي خميسي

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

«والدي الحبيب» أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيراً

«أمي الغالية» أطال الله عمرها

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب،

إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

أهدي إليكم كامل مجهوداتي بكل فخر.

شكيمة موسى

شکر وعرفان

من باب العرفان بالجميل، نتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير والاحترام لكل من ساهم بقليل أو بكثير في انجاز هذه الأطروحة، وأخص بالذكر:

الدكتور المشرف

عبد الوهاب نصرات

الذي رافقنا في انجاز هذه الأطروحة، فله منا كل الشكر والتقدير.

كما نتقدم بشكرنا إلى كل الأساتذة المناقشين، وأساتذتنا بكلية الاقتصاد، وإلى كل الطاقم الإداري، وخاصة موظفي المكتبة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه المحاسبة في إدارة المخاطر المالية إلى جانبها حماية الأصول، حيث تطرقت هذه الأخير في الجانب النظري للكشف عن المخاطر التي يمكن أن تعرض لها المؤسسة وإدارتها للحد وذلك من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تحديد وتقييم هذه المخاطر التي تواجهها المؤسسة، أما عن دورها في حماية الأصول فلا يتم ذلك إلا من خلال تطبيق مجموعة من الأنظمة والاجراءات التي تضمن سلامة الأصول واستخدامها بطرق مفيدة وبكفاءة.

أما عن الجانب التطبيقي، فقد تم تقديم استبيان تناول فيه دراسة عينة مستهدفة، وللحصول على نتائج الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل إجابات العينة واختيار الفرضيات للوصول إلى نتائج الدراسة، وقد تم التوصل إلى أبرز النتائج التالية وهي الدور المهم الذي تقوم به المحاسبة في حد المخاطر المالية للمؤسسة وهدفها في حماية الأصول.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة .المخاطر المالية، تحسين الأداء المالي، حماية الأصول.أهمية الأصول .

Abstract:

The study aimed to know the role that accounting plays in managing financial risks in addition to protecting assets, as the latter touched on the theoretical aspect of detecting the risks to which the institution may be exposed and managing them to reduce them by providing accurate and reliable information that helps in identifying and evaluating these risks. That the institution faces, as for its role in protecting assets, this is only done by applying a set of systems and procedures that ensure the safety of assets and their use in useful and efficient ways.

As for the applied aspect, a questionnaire was presented in which it addressed the study of a targeted sample. To obtain the results of the study, the descriptive analytical approach was relied upon and the statistical program SPSS was used to analyze the sample's answers and choose hypotheses to reach the results of the study. The following most prominent results were reached, which is the important role played by Accounting is carried out to limit the financial risks of the organization and its goal is to protect assets.

Keywords: accounting, financial risks, improving financial performance, asset protection, importance of assets.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	–
شكر وعرفان	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**II**
فهرس الأشكال	**III**
فهرس الملاحق	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول : دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول	
تمهيد:	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المحاسبة	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة	3
المطلب الثاني : تعريف المحاسبة وفروضها ومبادئها	5
المطلب الثالث : أنواع المحاسبة وأهدافها واهميتها	13
المبحث الثاني: دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية	18
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية، أنواعها	18
المطلب الثاني: تقييم المخاطر المالية	19
المطلب الثالث: توجيهات المحاسبة للحد من المخاطر المالية	20
المبحث الثالث: دور المحاسبة في حماية الأصول	21
المطلب الأول: تعريف الأصول وأنواعها	21
المطلب الثاني: أهمية الأصول في المؤسسة	23
المطلب الثالث: طرق تقييم الأصول في المؤسسة	25
خلاصة الفصل :	26
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد:	28

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	29
المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة	29
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة	30
المطلب الثالث: طريقة اختيار العينة وصدق أداة الدراسة	36
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها	45
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف) وتحليل فقرات الدراسة	46
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الارتباط (Corrélation de Pearson)	55
خلاصة الفصل	60
خاتمة	62
قائمة المراجع	69
الملاحق	72

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	الأصول غير الملموسة Intangible Assets	42
02	الأصول الثابتة Fixed Assets	42
03	الأصول المتداولة قصيرة الأجل : Current Assets	42
04.	دقة وصياغة الأسئلة صحة العبارات	57
05	مدى شمولية الاستمارة.	57
06.	توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية	57

فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	يبين توزيع العينة حسب الجنس	31
02	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	32
03	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	33
04	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	34
05	يوضح توزيع أفراد عينة حسب الخبرة المهنية	35

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	استبيان الدراسة	71
02	أسماء الأساتذة المحكمين لاستبيان الدراسة	75
03	مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS	76

مقدمة

1- تمهيد:

إن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بدور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيقات المحاسبة والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات، من هنا برز مفهوم إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان المراجعة العينة في مجلس الإدارة أولا والمساهمين وأصحاب المصالح ومراقبي الحسابات مع الشركات ثانيا.

ازداد الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر المالية من قبل الجهات ذات المصلحة لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية في سوق الأوراق المالية، من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، كما قادت هذه الظروف كذلك إلى تأسيس علاقة بين المحاسبة والمخاطر المالية التي تحتويها التقارير المالية المفصح عنها من قبل الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يقضي بأن تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

2- المشكلة الرئيسية:

بناءا على ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة والتي ارتأينا صياغتها في التساؤل التالي:

- ✓ ما هو دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول ؟

3- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية بشيء من الدقة والموضوعية، استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبية وإدارة المخاطر المالية؟
- ✓ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبية وحماية الأصول في المؤسسة؟
- ✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية؟
- ✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في حماية الأصول في المؤسسة؟

4- فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يمكن الارتكاز عليها وهي على النحو التالي:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية (as0..05).
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة وحماية الأصول في المؤسسة عند مستوى معنوية (as0..05).
- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة جول دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية (as0..05).
- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة جول دور المحاسبة في حماية الأصول عند مستوى معنوية(as0..05).

5- مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع وليد الصدفة، ولكن كان نتيجة لعدة اعتبارات، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

أ- الأسباب الموضوعية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين كل من المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول ،وخاصة في كليتنا؛
- ✓ لفت انتباه مسيري المؤسسات عن كيفية إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول ، لتحقيق الجودة في هذه التقارير، وبالتالي الحفاظ على استمرارية المؤسسة.

ب- الأسباب الذاتية: ويمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ الميل الشخصي لهذا الموضوع لما له من فائدة في مشواري الدراسي.
- ✓ الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع التي تمس الجانب الأخلاقي للمؤسسة (الإداري، المالي، المحاسبي).

6- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول في تحسين الأداء المالي ، وذلك من خلال:

- ✓ التعرف على الجوانب الفكرية للمحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول .
- ✓ إبراز دور المحاسبة في التقليل من المخاطر المالية وحماية الأصول في المؤسسة.
- ✓ التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول .
- ✓ تحديد قواعد وخصائص المحاسبة في المؤسسات للتعرف على انعكاساتها وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

7-أهمية الدراسة:

لهذا الموضوع أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

- ✓ تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي.
- ✓ الأزمات المالية والفساد المالي والإداري وما تبعه من حديث حول مدى جودة التقارير المالية.
- ✓ دراسة العلاقة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول المتمثلة في الأداء المالي.

8- منهج البحث:

تحقيقا لأهداف الدراسة ووصولا لبيان العلاقة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول وأثرها ذلك على الأداء الملي، وكمعالجة للبحث فانه سيتم الاعتماد على العلمية التالية:

- ✓ **المنهج الاستقرائي**: وذلك بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة، وكيفي الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.
- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي**: وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار وفروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.
- ✓ **الاستبيان**: باعتباره يعطي الحرية للفرد للإجابة دون أي تضليل منا، وسعيا منا لإعطاء الدراسة أكثر موضوعية وفائدة حاولنا التقرب من أساتذة متخصصين في هذه المواضيع للإجابة عن أسئلة تتعلق بمحاور الدراسة.

9- الدراسات سابقة :

من المؤكد أن هناك العديد من الدراسات والبحوث والمقالات والنشرات التي تناولت موضوع حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي والتقارير المالية التي تتعلق بنشاطات الوحدات الاقتصادية، وهذه البحوث والدراسات لا تقتصر على بلد دون سواه، ومع غزارة الدراسات الاقتصادية التي تناولت جوانب من حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي سنحاول ذكر بعض هذه الدراسات وهي كالتالي :

1- الدكتور فوضيل لحسن ،والدكتور بن نافلة قدور، دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، الشلف 2017.

بالنسبة لإدارة المخاطر، تهدف معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية إلى إعداد التقارير المالية لتوفير المعلومات التي تساعد في تعزيز فهم تأثير الأدوات المالية (الأصول والالتزامات المالية) سواء داخل أو خارج الميزانية على المركز المالي، الأداء والتدفقات النقدية والمساعدات وكذلك في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية والمخاطر المرتبطة بهذه الأصول والمطلوبات المالية. ويعتبر من المهم توفير معلومات عن السياسات الإدارية للسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بأشياء معينة، مثل الحماية من التعرض للمخاطر. تجنب التركيز غير الضروري للمخاطر وتوفير الضمانات اللازمة للتخفيف من متطلبات مخاطر الائتمان حيث أن ذلك من شأنه أن يوفر بعداً إضافياً ومستقلاً عن الأدوات المالية في وقت محدد. تقوم بعض المؤسسات بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالمخاطر في شكل ملاحظات مرفقة بالبيانات المالية صياغات.

2- نوال صبايحي، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2016-2017.

إن المخاطر التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية من أثر التغيرات التي تمر بها البلاد، فرضت عليها أن تقوم بتحسين أدائها المالي لمواكبات التغيرات والتحكم في جهازها الإنتاجي والخدماتي وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف، وتعبر إدارة المخاطر المالية عن مجموعة من السياسات أو الأنشطة التي تستهدف مواجهة وتخفيض الخسائر المحتملة من التغيرات الاقتصادية، لضمان السير الحسن لوضعية المؤسسة واستقرارها من خلال تحسين الأداء المالي بصفة عام ومن خلال الدراسة في مؤسسة إيباش نلاحظ إن إدارة المخاطر المالية ذات فعالية ضعيفة في تحسين الأداء المالي وذلك من خلال مقارنة المرد ودية الرافع المالي بالمخاطرة.

3- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، الجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2012/2011.

تنشط المؤسسات الاقتصادية اليوم في محيط حد متقلب يتضمن معيقات اقتصادية اجتماعية، سياسية مكنولوجية وبيئية. هذا ما جعل هذه المؤسسات تواجه أخطار متعددة وكثيرة يمكن أن تكون سببا في فشلها أو ضعف أدائها طبعا مصادر هذه الأخطار متعددة كتغير القوانين بشكل مستمر سياسات الانفتاح تأثيرات العولمة المنافسة القوية المحلية والأجنبية كما أن نشاط المؤسسة في حد ذاته يفرز بشكل مستمر أشكال جديدة من المخاطر والتهديدات كخطر فقدان ثقة الزبائن والذي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المؤسسة الاقتصادية، ما يفرض على هذه الأخيرة ضرورة إدراك مصادر المخاطر التي تهددها حتى تتمكن من التشخيص الجيد لهذه الأخطار وإيجاد المنهجية السليمة للتعامل مع كل أنواع المخاطر ، لأنه باختصار إدارة المخاطر في الوظيفة التي تضمن للمؤسسة البقاء والاستمرارية في ظل الظروف البيئية المعقدة والمنقلبة .

لذلك تميزت دراستنا عن باقي الدراسات السابقة بأنها شملت عدة جوانب مهمة تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات في الأسواق المالية بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات والأثر المترتب عليها من خلال الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

10- الإطار الزماني والمكاني:

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي، لذلك فان إجراء هذه الدراسة ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2024، وتقتصر هذه الدراسة على عينة من أساتذة أكاديميين ومحاسبين ومسيرو مؤسسات.

11- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

لمعالجة إشكالية الموضوع تم إتباع المناهج المستخدمة في العلوم الاقتصادية خاصة المنهجين الوصفي والتحليلي، قصد وصف حوكمة المؤسسات وأثر قواعدها على كل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

أما الأدوات التي تم الاستعانة بها قصد التحليل الجيد للبحث سواء في جانبه النظري أو الميداني فهمي كالتالي:

- ✓ **المسح المكتبي:** ويتمثل في الاطلاع على الكتب، ورسائل الماجستير والدكتوراه والملتقيات، وكل ماله صلة مباشرة بموضوعنا من اجل تحقيق الفهم والإدراك الجيد.

12- صعوبات البحث:

واجهتنا خلال فترة انجاز البحث صعوبات نذكر منها :

- ✓ نقص المراجع خاصة الكتب، التي تربط المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول بالأداء المالي.
- ✓ صعوبة الربط بين كل من العلاقة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول .
- ✓ التأخر في توزيع العناوين على العينة.

13- محتوى البحث:

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة منا، جاء البحث متضمنا فصلين وهما كالتالي:

الفصل الأول : دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول

احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للمحاسبة، بما فيها من مفاهيم أساسية للمحاسبة متعلقة بالنشأة والتعريف والمبادئ، كما تم إبراز الفروض التي ترتكز عليها المحاسبة ، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعرف على دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية، حيث تطرقنا فيه إلى التعرف على إدارة المخاطر المالية، والتعرف على أنواعها وتقييمها، وفي المبحث الثالث والأخير فقد تم التطرق إلى دور المحاسبة في حماية الأصول، حيث ألقينا الضوء على مفهوم الأصول وأنواعها وأهميتها في المؤسسة وكذلك طرق تقييم الأصول في المؤسسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يضم هذا الفصل مبحثين، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، والتي مكنتنا من انجاز هذه الدراسة الميدانية، ووضحنا من خلالها إطار هذه الدراسة والمنهجية المتبعة في إعدادها، أما المبحث الثاني فقد قمنا بإجراء معالجة نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها من خلال الأدوات الإحصائية.

الفصل الأول:

دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية

وحماية الأصول

تمهيد:

إن المؤسسات والأفراد دائما في حالة تعرض إلى مختلف الأشكال مخاطر الحياة, حيث أصبحت إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول من الأولويات التي تسعى المحاسبة لحل كل مشاكلها ,لأنها تملك دورا حساسا, لذا تسعى هذه المؤسسات لدراسة هذه المخاطر ومحاولة تقليل الخسائر التي تترتب عنها عن وجود المشاكل وذلك عن طريق اتباع الوسائل الكفيلة بمعنى طرق وحلول لحماية إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول .

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى إبراز دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحمايتها للأصول لذلك عرضنا ثلاث مباحث أساسية لهذا الفصل والتي تتضمن ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المحاسبة

المبحث الثاني: دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية .

المبحث الثالث: دور المحاسبة في حماية الأصول

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المحاسبة

تميزت المحاسبة عبر مراحل تطورها بخصائص وصفات، كونها المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية الذي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي، ومن خلالها يتم التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة من ربح أو خسارة، وتمكن كذلك إدارة وملاك المؤسسة من اتخاذ قرارات اقتصادية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة:

تميزت المحاسبة عبر مراحل تطورها بخصائص وصفات، كونها المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية الذي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي، ومن خلالها يتم التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة من ربح أو خسارة، وتمك كذلك إدارة وملاك المؤسسة من اتخاذ قرارات اقتصادية.

أولا: نشأة المحاسبة وتطورها:

في البدايات الأولى لعلم المحاسبة نجد بأن هناك بساطة في التعاملات وعدم القدرة في تلبية احتياجات طالبي المعلومة، ولكن بمرور الزمن وتغيّر الأحداث الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية منها، أدى ذلك إلى تطور علم المحاسبة الذي أصبح علم له مبادئه ومعاييره المحاسبية التي تنظم العمل المحاسبي، وبالتالي تغيرت احتياجا المستفيدين من المعلومات نتج عنها تعدد في الأهداف والقرارات.[1]

كان لبعض الحضارات القديمة الدور المميز في تطور علم المحاسبة، وكذلك بعض الأشخاص الذين كان لهم الدور في تأسيس بعض مبادئ علم المحاسبة، ولا ننسى كذلك المنظمات المهنية التي عملت جاهدة على وضع معايير ومبادئ وأخلاقيات مهنة المحاسبة، وهو ما سنقوم بتوضيحه فيما سيأتي من طرح للموضوع.[2]

1- البدايات الأولى لظهور المحاسبة: أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية ترجع إلى عهد الأشوريين من حوالي 3500 سنة قبل الميلاد، إذ حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب أو أحجار كريمة، كما أظهرت بعض الحفريات في خرائب بابل آثارا لما يشبه السجلات المحاسبية[3]، التي كانت في شكل ألواح من الطوب هذا بالإضافة إلى أن شرائع حمورابي التي ظهرت على برج بابل، والتي اشتملت على بعض المواد المتعلقة بأحكام تجارية.

1 إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة مطابق المخطط المحاسبي الوطني 1975، طبعة 1999 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

2 أحمد رياحي بلقاوي تعريب رياض العبد الله، طلال الحجاوي، نظرية المحاسبة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 م.

3 Anderson, K. andTerp, A, Perspectives on Strategic Risk Mamnegment , Denmark, Copenhagen Business school Press, 2006,p27.

وحسب المعلومات التي توصل إليها الباحثون في تاريخ المحاسبة، فان أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا بعد النظام الذي خلفه المصريون القدماء، عندما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على صوامع الغلال، وتم وضع نظام متطور للمخازن في ذلك الوقت، وقد ساعد اختراع ورق البردي في تسهيل عمليات الإثبات والتوثيق المحاسبي[1].

2- مساهمة المسلمون في تطور المحاسبة: إن يهمل المؤرخون مساهمة المسلمون في تطوير المحاسبة بالتحول إلى نظام العد العشري، بإدخالهم العدد صفر على النظام الهندي وما كان لذلك من أهمية في تسهيل الحسابات بالإضافة إلى إدخال الكثير من النظريات والمفاهيم كالفترة المالية التي كانت تسمى الحول، فقد كان النبي محمد صل الله عليه وسلم يحاسب من يقوم بجمع الزكاة والصدقات، وتسجيل ما يتم تحصيله أو ما يتم صرفه من أموال، حيث بلغت المحاسبة مكانة عالية على أيدي المسلمين الأوائل، فقد كان الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو أول من نظم وأنشأ الدواوين والديوان هو عبارة عن الدفتر الذي يسجل فيه حقوق الدولة والتزاماتها، وكذلك إيرادات بيت المال ومصروفاته، وكان يطلق على المحاسبين الحسبة أو كتبة الأموال، ومن هذا المنطلق تم تصوير الميزانية العمومية للوقوف على الوضع المالي، حيث يقسم المال الأصول) إلى عروض فنية (أصول ثابتة) وعروض التجارة والأثمان أصول متداولة) .[2]

3- نقطة التحول في تاريخ المحاسبة: يعتبر نهاية القرن الخامس عشر انقلابا حاسما في عالم المحاسبة، وذلك بسبب ابتكار القيد المزدوج من طرف العالم الايطالي لوقا باسيولي (Luca Pacioli)، حيث كان راهبا وأستاذا في الرياضيات في جامعة ميلانو بايطاليا، ثم في أكاديمية روما بعد ذلك، وفي عام 1494 ألف كتابا في الرياضيات تحت عنوان: (Summa De Arithmatica Proportioni et De Computies Et Scripturies) أي (مراجعة عامة في الحساب والهندسة والتناسب)، وفي هذا الكتاب خصص فيه فصلا كاملا عن فن تنظيم الدفاتر والسجلات المحاسبية، شرح فيه بالتفصيل مفهوم القيد المزدوج، ويجدر القول في هذا المجال أن باسيولي كان قد اعترف بصراحة ضمن مقدمة كتابه بأن لا فضل له في ابتكار القيد المزدوج، بل كان جل ما قام به هو تفسير أساليب كانت معروفة من قبل، ومن ثم كتابتها في مؤلف مطبوع بعد أن كانت مبعثرة في شكل مخطوطات. ولكن مهما اختلف الباحثون في تقييم الآثار التي خلفها باسيولي على المحاسبة فهم متفقون على إسناد الفضل إليه في نوعين من الآثار، هما:

1 احمد محمد أبو شمالة معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 م.

2 أحمد محمد نور شحاته سيد شحاته مبادئ المحاسبة المالية – المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2008م.

أنه كان أول من وضع الركائز الأساسية لتنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية ممثلة في ثلاثة سجلات رئيسية وهم المذكرة اليومية ودفتر الأستاذ؛ كما أنه كان أول من دعا إلى قياس الربح الدفتري للمؤسسة في نهاية الفترة المالية عن طريق إعداد ما يسمى بحساب الأرباح والخسائر، والذي اعتبره باسيولي ملخصا تقفل فيه جميع البنود التي لا تنقل آثارها للفترة المالية اللاحقة وهي بنود الإيرادات والمصروفات.

4- دور المنظمات المهنية العالمية في تنظيم وتطور مهنة المحاسبة: يوجد العديد من المنظمات المهنية العالمية التي تعنى بالجانب المحاسبي، والتي كان لها الدور في تطورها وتنظيمها كجمعية المحاسبة الأمريكية AAA، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من انجلترا وكندا وأستراليا، والتي تعمل جميعا على تطوير علم المحاسبة، وذلك من خلال البحوث والدراسات وتقديم التوصيات ووضع المبادئ المحاسبية التي مكنت هذا العلم من مسايرة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية، والمستثمرين، والمجتمع.

حيث ساعدت هذه المنظمات على حل الكثير من المشاكل المحاسبية الإجرائية، من خلال وضع قواعد و مبادئ ثابتة وموحدة للقياس المحاسبي، وعرض القوائم المالية على متخذي القرار، كما كان للجامعات والكليات المتخصصة في العالم دورا متميزا في نشر المعارف المحاسبية، وإعداد أجيال من المحاسبين المسلحين بأحدث العلوم المتعلقة بالمهنة، وكان لأساتذة الجامعات والأكاديميين الفضل الكبير في نشر الفكر المحاسبي وتطويره في كثير من دول العالم، وكان هذا الدور متميزا في الوطن العربي لقلة المنظمات المهنية وضعف دورها في المساهمة الفعالة في مجال المحاسبة.[1]

وكذلك لا تنسى ما ذكرناه في نهاية المبحث السابق من منظمات مهنية مختصة في مجال المحاسبة، والتي كان لها الدور أيضا في تطور علم المحاسبة، منها مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

5- المحاسبة في الجزائر: تبنت الجزائر غداة الاستقلال المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG الصادر في عام 1947، والذي تمت مراجعته في عام 1957، بحيث كان هذا المخطط كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك الفترة، وبمرور الزمن أصبح هذا المخطط لا يتوافق مع متطلبات فترة نظام الاقتصاد الموجه، فقد شرع في التحضير الاستبدال المخطط المحاسبي الفرنسي ووضع مخطط محاسبي جديد يتناسب مع التوجهات الاقتصادية على

1 أمين السيد أحمد لطفي المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2004م.

المستويين الجزئي والكلي، وهو ما أفضى إلى إصدار المخطط المحاسبي الوطني PCN عام 1975، والذي أصبح إجباري التطبيق ابتداء من أول جانفي 1976.

ومع بداية تسعينيات القرن الماضي ومع انتهاج لنظام اقتصاد السوق صار لزاما عليها إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني PCN، لأن هذا الأخير أصبح لا يتماشى مع الإصلاحات المحاسبية التي باشرتها الجزائر، وبداية من سنة 2001 انطلقت ورشة الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني، والتي تم تمويلها من طرف البنك الدولي، وقد أوكلت هذه المهمة للعديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث قامت بتطوير المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 إلى نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وطموحات المتعاملين الاقتصاديين الجدد، حيث بدأت الجزائر في تطبيقه بداية من أول جانفي 2010 ولا يزال إلى الآن مطبقا.[1]

المطلب الثاني : تعريف المحاسبة وفروضها ومبادئها

المحاسبة هي علم اجتماعي حيث تطورت جنبا إلى جنب مع الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى ، مما يوفر المعلومات ذات الصلة والتي تشمل فروض ومبادئ الحساب هي عبارة عن قواعد محاسبية تضمن معلومات عالية الجودة للبيانات المالية المقبولة من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين.

الفرع الأول : تعريف المحاسبة

تعتبر المحاسبة علم اجتماعي كونها تطورت بتطور الحياة الاقتصادية، إذ أن لها علاقة بعلم الاقتصاد وكذلك العلوم الاجتماعية الأخرى القانون علم الاجتماع...)، وبالتالي هدفها توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وفي الوقت المناسب، وعلى هذا سوف نقوم بسرد بعض التعريفات تماشيا مع التطورات التاريخية لمفهوم المحاسبة تذكر منها ما يلي:[2]

- **التعريف الأول :**

1 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة والمراجعة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2010م.

2 أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، مصر، 2005م.

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في سنة 1941 تعريفا للمحاسبة باعتبارها : " فن تسجيل وتبويب وتلخيص بطريقة منهجية وجوهرية للمعاملات والأحداث ذات الطبيعة النقدية، والتي تتسم بأنها ذات طبيعة أو خاصية مالية، وتفسير النتائج المترتبة على ذلك ".

- **التعريف الثاني** :

وفي سنة 1966 تم تعريف المحاسبة من طرف جمعية المحاسبة الأمريكية AAA على أنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بشكل يتيح اتخاذ أحكام وقرارات رشيدة عن طريق مستخدمي المعلومات .

- **التعريف الثالث** :

وفي تعريف آخر من مجلس مبادئ المحاسبة Accounting Principles Board (APB) المنبثق من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في البيان (النشرة) رقم أربعة سنة 1970 بين بأن: " المحاسبة هي مجرد نشاط خدمي، تتمثل مهمتها في توفير معلومات كمية ذات طبيعة مالية حول المؤسسات الاقتصادية، والتي تهدف إلى أن تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية".

ويمكن تعريفها كذلك على أنها: "نظام معلومات يقيس الأنشطة التجارية ويسجلها، ويعالج البيانات ويقدمها كمعلومات محاسبية في تقارير إلى صانعي القرار، ويمكن اعتبارها أيضا لغة الأعمال" كلما فهمت اللغة بشكل أفضل، كان بإمكانك اتخاذ قرارات أفضل باستخدام المعلومات المحاسبية".[1]

- **التعريف الرابع** :

حسب نص المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والتي تعتبر بأن: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية الثانية" [2]

وهكذا نجد مما تم طرحه من تعريفات سابقة أن المحاسبة تطورت شيئا فشيئا، ويظهر ذلك من خلال طبيعة المحاسبة ودورها في خدمة الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، من خلال إنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها لاتخاذ القرارات المصيرية في المؤسسة، حيث كانت المحاسبة في بدايتها ينظر إليها كفن أو حرفة يقوم بأدائها المحاسبون، بعد ذلك أصبحت المحاسبة كأداة اتصال تمكن من اتخاذ قرارات صائبة وفي الوقت المناسب حيث

1 أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005 م.

2 بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010م.

يتمثل دور المحاسبة المالية في الربط بين المؤسسة وأصحاب المصالح من خلال المعلومات المحاسبية المنشورة والمفصح عنها في القوائم المالية.

الفرع الثاني : الفروض المحاسبية

هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي يجب الالتزام بها عند العمل المحاسبي، لما لها من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، بحيث لا تحظى القوائم المالية بالقبول من طرف مستخدميها الداخليين والخارجيين، إلا إذا تم تطبيق هذه المبادئ والفروض المحاسبية. [1]

1- الفروض المحاسبية: هي مقدمات علمية تتميز بالعمومية تصلح كنقطة ابتداء في سبيل الوصول إلى المبادئ العلمية، فان أي تضارب أو خلل فيما بينها أو عدم الملاءمة مع الواقع سيؤثر على المبادئ المحاسبية، وهي كالتالي:

فرض الشخصية المعنوية (الوحدة المحاسبية المستقلة):[2] يعني هذا الفرض أن تعامل كل مؤسسة كوحدة محاسبية، لها وجودها المستقل عن وجود الأفراد الطبيعيين (الحقيقيين) المؤسسين لها، أي لها شخصية معنوية. مستقلة عن شخصية أصحاب المشروع، فأي عملية تكون بين المؤسسة ومالكيها تعتبر كأنها عملية تمت مع الغير.

1-1- فرض استمرار المشروع: لا يعني فرض استمرار المشروع بقاءه بصفة دائمة، وإنما يعني أن المشروع سيظل موجودا لفترة كافية لتنفيذ أعماله الحالية، ومقابلة ارتباطاته القادمة، حيث يقوم على قاعدة عدم التصفية، وبالتالي:

فرض الاستمرارية يأخذ إحدى الصيغتين التاليتين:

- لا يتوقع تصفية المشروع في المستقبل.
- أن المشروع سيستمر في ممارسة نشاطه العادي لمدة غير محددة زمنيا.

1-2- فرض الفترة الزمنية: المؤسسات الناجحة قد تستمر العشرات السنوات، ولأغراض كثيرة مختلفة يلزم معرفة مقدار أرباح المؤسسات ومركزها المالي بصفة دورية، حيث لا يمكن الانتظار حتى نهاية حياتها لمعرفة ذلك، لذا كان لا بد من تقسيم المؤسسة إلى فترات دورية متساوية، وقد جرت العادة على العمل بما يسم بالسنة

1 بوعون يحياوي نصيرة، حباية المؤسسة الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011

2 Hempel, Geogett, and Simson, Donald G.Bank Management. (Text and cases)- JhonWiely and sons Inc.5th Ed ,USA, 1999, p452

المالية أو الفترة المحاسبية (12) شهرا)، يتم في نهايتها إعداد التقارير المالية ونتائج العمليات بهدف قياس مدى النجاح والنمو الذي حققته.[1]

1-3- فرض الوحدة النقدية القياس النقدي: يعتمد هذا الفرض على استخدام وحدة النقد القياس العمليات المالية، التي تتميز بأنها ملائمة في القياس، وبسيطة في التعامل والتعبير، ويمكن فهمها بسهولة، حيث تسجل عمليات المؤسسة التي يمكن قياسها ماليا، ومن ثم فان العمليات الأخرى التي لا يمكن التعبير عنها أو قياسها بلغة النقود لا يتم تسجيلها مثل جودة السلعة أو التقسيم الهيكلي للمؤسسة.[2]

1-4- فرض المحاسبة على أساس الاستحقاق: يقصد بالمحاسبة على أساس الاستحقاق أو الالتزام Comptabilité D'engagement أن العامل المولد لتسجيل العمليات هو حدوث العمليات و نشأة الالتزام بين الطرفين، ولا ننتظر حتى حدوث التدفقات النقدية الموافية لها لنقوم بعملية التسجيل في الدفاتر المحاسبية، على هذا تسجل مثلا عملية البيع عند حدوثها ولا يهم إن كان الدفع نقدا أو الأجل.

الفرع الثالث : المبادئ المحاسبية

يمكن ذكر بعضها كما ذكرها المشرع الجزائري، وهي كالآتي:[3]

2-1- مبدأ القيد المزدوج: نصت المادة 16 من القانون 07-11 على أن الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج يمس كل تسجيل على الأقل حسابين أو اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، حيث يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

2-2- مبدأ عدم المقاصة : جاءت في المادة 15 من القانون 07-11 ما يأتي: "لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء

والمنتجات بالتابع، أو على أساس صاف".

1 ثناء القباني، المحاسبة الدولية الدار الجامعية، مصر ، 2002-2003

2 جمال العشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد دروس هادفة وتطبيقات محلولة 2010 ،الجزائر ،Pages Bleues

3 أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008

2-3- مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية : تنص المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 على أنه: " تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط".

2-4- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية : حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156: "تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد أدناه"، التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية 2. 5-2- مبدأ التكلفة التاريخية حسب المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 توضح بأنه: "تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة".

وبناء على هذا المبدأ يجب على المؤسسة أن تسجل مختلف العمليات التي تقوم بها بالاستناد إلى قيمة الشراء أو الحيازة، أي تكلفة الشراء إذا تعلق الأمر بالسلع المشتراة وتكلفة الإنتاج في حالة السلع المنتجة من قبل المؤسسة نفسها، مع إمكانية تصحيح هذه القيمة من خلال إعادة التقييم، لتظهر في آخر الدورة عناصر الأصول مسجلة في الميزانية بقيمتها المحاسبية الصافية، بعد أن يتم تخفيض المجموع المتراكم للاستملاكات والمؤونات من قيمتها التاريخية.

2-5- مبدأ الحيطة والحذر: نصت المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 أنه: "يجب أن تستجيب المحاسبة المبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول الشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه .

جدول رقم 01 : تلخيص للمبادئ المحاسبية الواردة في القانون رقم 11/07 المرسوم التنفيذي رقم 56/08 المؤرخ في 26 يوليو 2008 الصادر عن وزارة المالية

الرقم	المبادئ	القانون رقم 11-07	المرسوم التنفيذي رقم 08-156	القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الصادر عن وزارة المالية
01	مبدأ محاسبة التعهد.	-المادة 6.	-المادة 6.	
02	مبدأ استمرارية الاستغلال.	-المادة 6.	-المادة 7.	-المصطلح رقم 18 من الملحق 3.
03	مبدأ قابلية الفهم.	-المادة 6.		-المصطلح رقم 54 من الملحق 3.
04	مبدأ الدلالة.	-المادة 6.		-المصطلح رقم 72 من الملحق 3.
05	مبدأ المصداقية.	-المادة 6.		-المصطلح رقم 41 من الملحق 3.
06	مبدأ قابلية المقارنة.	-المادة 6.	-المادة 8؛ -المادة 15.	-المادة 5.210.
07	مبدأ التكلفة التاريخية.	-المادة 6.	-المادة 16.	-المصطلح رقم 27 من الملحق 3.
08	مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.	-المادة 6.	-المادة 18.	-المصطلح رقم 73 من الملحق 3.
09	مبدأ القيد المزدوج.	-المادة 16.		

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المعلومات المتوفرة من الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 74 لسنة 2007 ، العدد 27 لسنة 2008 والعدد 19 لسنة 2009

المطلب الثالث : أنواع المحاسبة وأهدافها واهميتها:[1]

تطورت المحاسبة من تتبع النتائج إلى وسيلة حيوية للتحكم ، وقياس الأداء المالي. مع التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، نشأت تخصصات محاسبية تلبي احتياجات كيانات محددة.

الفرع الأول : أنواع المحاسبة

مع التقدم والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي كان لابد للمحاسبة من مواكبة هذه التطورات، لذلك نشأت فروعا متخصصة في المحاسبة تخدم كل منها جهات معينة بما يتلاءم واحتياجاتها ومن أهمها:

1- المحاسبة المالية:

وتعد نقطة التمركز في علم المحاسبة وتحتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة مستندة بذلك على المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، بهدف إنتاج معلومات موضوعية في نهاية تلك الفترة تبين نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية وما حققته من ربح أو خسارة، وقابلة للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية التجارية المختلفة .

2- محاسبة التكاليف.

تهدف محاسبة التكاليف إلى تحديد تكلفة الإنتاج أو الوصول لتكلفة مرحلة من مراحل الإنتاج أو وحدة من الوحدات أو خدمة معينة، ومراقبة كل عنصر من عناصر الإنتاج المؤثرة في التكلفة، وذلك عن طريق تصميم النظام المحاسبي لإيجاد البيانات اللازمة لحساب التكلفة وقياسها وتحقيق الرقابة على عناصرها وتقديم ذلك على شكل بيانات وقوائم وإحصاءات إلى الإدارة كي تتمكن من قياس درجة الكفاية واتخاذ القرارات المناسبة.[2]

3- المحاسبة الإدارية:

تستهدف توفير المعلومات الملائمة في الوقت الملائم المساعدة إدارة المشروع على اتخاذ القرارات، أو بصفة خاصة ممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة، إن المحاسبة الإدارية تعمل على توفير المعلومات التي تساعد إدارة المشروع على رسم سياستها المستقبلية وبناء الخطط، واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذ تلك الخطط، ومقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط، ولاشك أن جوهر العملية الإدارية هو اتخاذ القرارات، وتتوقف جودة القرارات على دقة المعلومات التي

1 حواس صلاح المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي – SCF - (IAS/IFRS) دروس مواضيع ومسائل محلولة بدون دار نشر بدون بلد النشر، 2012

2 خالد جمال الجعارات معايير التقارير المالية الدولية IFRSs et As 2007، الطبعة الأولى مكتبة الجامعة بالشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

توفرها المحاسبة الإدارية، ويلاحظ في هذا الصدد أن المحاسبة الإدارية توفر كمية هائلة وتفصيلية من المعلومات التي تستخدم في كثير من الأغراض.[1]

4- المحاسبة الضريبية:

يختص هذا الفرع للمحاسبة بتحديد الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم المحددة بموجب أحكام القوانين والتشريعات الضريبية المعمول بها في الدولة، ثم تقديم مقدار الضرائب وعلى رأسها ضريبة الدخل .

5- المحاسبة القومية:

تهدف إلى توفير المعلومات الاقتصادية عن الثروة القومية والدخل القومي ومساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة فيه، ومدى اعتمادها على بعضها البعض ومدى الاعتماد على دول العالم الخارجي، ذلك بما يكفل توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ككل بما يزيد من رفاهيته ويوفر حاجات أفراده المتعددة .

6- المحاسبة العمومية:

وهي المحاسبة الموجهة لخدمة أغراض المؤسسات ذات الطابع الإداري والتي تكون تابعة لهيئات الدولة مثل: البلدية الدائرة، والولاية ...إلخ، وهي محاسبة تقوم على تسيير الإيرادات المتوفرة في شكل نفقات موزعة على مختلف الهيئات الإداري.

7- المحاسبة الاجتماعية:

وتهتم بقياس البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي، حيث يترتب على النشاط الاقتصادي تكاليف اجتماعية في صورة تلوث الهواء والمياه والبيئة بشكل عام، أو منافع اجتماعية نتيجة تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة، أو العناية والاهتمام بشرائح واسعة من المجتمع، وقد ساهمت الجمعيات والمعاهد المهنية في تطوير هذا الفرع من المحاسبة، وأصبح ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمشروعات كمسؤولية أساسية وإلى هدف تحقيق الربح كمسؤولية ثانوية[2].

8- مراجعة الحسابات:

1 المرجع نفسه, ص

2 خليل الدليمي وآخرون مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

تعتبر مراجعة الحسابات فرعا مستقلا من فروع المعرفة المحاسبية وتنطوي على المبادئ والمعايير الخاصة بفحص القوائم المالية بقصد إعداد تقرير عنها يوضح نتائج ذلك الفحص. وتساعد مراجعة المعلومات المالية على دعم الثقة في تلك المعلومات، كما تؤدي إلى تحسين الدور الذي تقوم به المعلومات في عملية الإدارة الاقتصادية، وينبغي أن يتحقق مراجع الحسابات من استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عند إعداد القوائم المالية، ومن المتفق عليه مهنيا أنه ينبغي أن يشير مراجع الحسابات في تقريره عن نتيجة الفحص إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

9- محاسبة الموارد البشرية.

وهي تهتم بالمحاسبة عن الأفراد كمورد من موارد المنظمة وتقوم بقياس البيانات الخاصة بالموارد البشرية و توصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة لجمع المعلومات الإدارية، وتقييم الأداء الخاص بالموارد البشرية وتصنيفها وقياسها وتسجيلها وتحديدها بصفة دورية وتقديمها للأطراف المختصة، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة للتخطيط وتقييم الأداء .

الفرع الثاني : أهداف المحاسبة

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهداف المحاسبة في :[1]

- توفير المعلومات المالية اللازمة
- تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها يدويا أو آليا؛ تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة تبين مديونية ودائنة المؤسسة بالنسبة للمتعاملين معها.
- تزويد إدارة المؤسسة بكافة المعلومات اللازمة لها سواء على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية؛ تقديم معلومات تفيد الأطراف الخارجية من مستثمرين ومقرضين.
- اتخاذ قرارات الاستثمار أو الإقراض أو أية قرارات أخرى.
- قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة وتحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقارنتها بنتائج سنوات أخرى من أجل ملاحظة النمو أو التطور.
- تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المالي للمؤسسة وللغير إدارة الضرائب القضاء، الشركاء ... إلخ). إضافة لما سبق.

1 دونالد كيسو، خيرى ويجانت تعريب أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية.

نذكر لأهداف المحاسبة أيضا :

المحاسبية تبويب وتلخيص العمليات في حسابات مستقلة تبين دائنة ومديونية المنشأة مع المتعاملين معها تحديد الأحداث والعمليات التي تحدث بالمنشأة وقياسها بوحدة النقود المتعامل بها, تسجيل الأحداث والعمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لذلك من الدفاتر والسجلات وإيراداتها ومصروفاتها.

بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين واستخراج نتائج أعمالها وإعداد تقارير مختلفة عن نشاطها خلال فترة زمنية محددة – تحليل وتفسير وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

الفرع الثالث: أهمية المحاسبة:[1]

تطورت المحاسبة من منظورها القصير والمحصور والمتمثل في تحديد نتيجة النشاط خلال فترة زمنية معينة، إلى أحد أهم وسائل الرقابة، مما أكسبها أهمية كبيرة تعمل على تلبية ضرورات النظام الاقتصادي والمالي وأيضا القانوني والجبائي باعتبارها أداة لقياس الذمة المالية للمؤسسة من خلال كشف نتائج النشاط وإبراز تشكيلة ذمتها المالية ووضعيتها المحاسبية من حين لآخر لتزويد محيطها الداخلي والخارجي بالمعلومات اللازمة، وعموما يمكن حصر أهميتها فيما يلي:

1– بالنسبة للمؤسسة:

مهما كان نوع المؤسسة فإن القانون يلزم مسيريها بمسك الدفاتر المحاسبية، وقد ألزم القانون التجاري في مادته 9 " على ما يلي كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات المؤسسة»، إن لهذا الإلزام فائدة كبيرة بالنسبة للمؤسسة فبواسطة المحاسبة يمكن للمؤسسة:

- رصد حركية نشاطها ومعرفة تطور وضعيتها المالية.
- تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد عناصر تكاليف الإنتاج.
- تزويد وتوفير إدارة المؤسسة بكافة المعلومات اللازمة، سواء على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية دورية أو غير دورية.

تشكل المحاسبة وسيلة إثبات إدارية وقانونية لكل بحريات الأحداث على امتداد السنة المالية الواحدة والتي تترجم بصورة أو بأخرى محمل العمليات المجسدة لنشاطات المؤسسة سواء في علاقاتها مع نفسها أو مع محيطها.

1 رضوان حلوه حنان النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006

2- المساهمين:

ذلك من خلال اهتمامهم بمردود الأسهم التي يمتلكونها، وكذا تكوين فكرة عن مستقبل الشركة التي يمتلكون أسهم بها.

3- المحللون الماليون:

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي القوائم والتقارير المالية المادة الأولية التي يتعامل معها المحلل المالي من أجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وإلى الفئات الدائنة المختلفة مما يتيح لهم اتخاذ القرارات الرشيدة.

4- العاملون:

يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسة التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على توفير المكافآت ومنافع التقاعد ... إلخ .

5- الجهاز الحكومي:[1]

المساهمة في بناء نظام معلوماتي على المستوى الوطني عن طريق بعض المجاميع، مما يسهل العمل على مستوى الاقتصاد الوطني.

6- مصالح الضرائب:

يمكن لمصالح الضرائب تحديد الضرائب واجبة الدفع عن طريق ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية تمثل ملخصات لنشاطاتها المختلفة.

7- الدائنون:

وهم أصحاب الحقوق من الغير مثل الموردين والمصارف والمؤسسات المالية التي تقدم القروض وغيرها، حيث تقوم المحاسبة بتقديم المعلومات المحاسبية لهم للاطلاع على قائمة المركز المالي وعلى التدفقات النقدية من أجل زيادة الثقة بالمنشأة والاطمئنان بأن أموالهم ستحصل في الأوقات المحددة، وأيضا تساعدهم المعلومات المحاسبية على رسم

1 رضوان حلوه حنان تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى (الإصدار الثاني)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

سياسة الائتمان المستقبلية .. على 5 " تحتم المؤسسة بتقديم تقارير سنوية إلى عملائها الذين هم عادة مصدر الثروة لها، وتحتم الشركة حد سواء بالإعلان عن منتجاتها. يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة.

8- العملاء:[1]

في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

9- مصالح القضاء:

تعتبر الدفاتر والوثائق المحاسبية المختلفة حججا مادية، يمكن الاستناد عليها في الحكم ضد أو لصالح المؤسسة في حالة المنازعات مع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة، سواء تعلق الأمر بالزبائن أو الموردين أو الشركاء أو المساهمين أو غيرهم .

10- الدارسون والباحثون:

يحتاج الدارسون والباحثون إلى البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل تشخيص وتحليل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ودراسة التطور الاقتصادي ومعدلات النمو أو الانكماش وتقديم الاستنتاجات والتوصيات اللازمة .

علاوة على ما سبق فإن للمحاسبة أثرا كبيرا على القرارات الإدارية للشركات، فأغلب القرارات المالية إن لم تكن كلها تعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المحاسبية ولا يتم اعتماد أي قرار إلا بعد تحليل معمق في المعلومات المحاسبية.

1مرجع نفسه, ص

المبحث الثاني: دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية:

أصبحت ادارة المخاطر المالية جزءا أساسيا من الإدارة الاستراتيجية في اي مؤسسة اقتصادية، و تتضمن جملة من الإجراءات التي تتبعها بشكل منتظم لمواجهة المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا من كل نشاط، والتركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على هذه المخاطر ومعرفة كيفية التعامل معها.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية، أنواعها:[1]

تواجه المؤسسات الحديثة مخاطر مالية مختلفة في مجالات وظيفية مختلفة، مما يجعل إدارة المخاطر المالية أمرا بالغ الأهمية. في هذا المطلب سنتطرق الى تعريفها وانواعها .

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية:

تتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه.

وبشكل عام، يمكن توضيح ما يعنيه مصطلح إدارة المخاطر المالية Financial risk management من خلال مراجعة بعض التعريفات، كما يلي:[2]

عرف Erik, B, 1993 إدارة الخطر على أنها "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة ، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب".

الفرع الثاني: أنواع إدارة المخاطر المالية

- **مخاطر منتظمة Systematic risks** :

وهي المخاطر "العامة" التي تتعرض لها جميع المنشآت بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية ... إلخ.

وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية ، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنويع ولذا تسمى أيضا المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع Undiversifiable risks، أو مخاطر السوق Market risks.

1 روبرت ميجز وآخرون (ترجمة وتعريب مكرم عبد المسيح باسيلي، محمد عبد القادر الديسطي)، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال الكتاب الثاني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006

2 Anne Marie Percie du Sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, France, 1999.

ويشير Francis, J, 1986 إلى أن المنشآت التي تتسم بارتفاع المخاطر المنتظمة لعائد أسهمها، هي تلك المنشآت التي تنتج سلعاً أساسية. مثل شركات إنتاج المعدات، وشركات مقاولات إنشاء الطرق والكباري ، والشركات التي يتميز هيكلها المالي بإرتفاع نسبة الإقتراض، في الوقت الذي تتسم فيه مبيعاتها بالموسمية ، مثل شركات الطيران . إضافة إلى المنشآت الصغيرة نسبياً التي تنتج سلعاً يحتمل أن تتعرض بسرعة للتقادم ، مثل شركات إنتاج الكمبيوتر. ففي مثل هذه المنشآت تكون المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم مسايرة للمستوى العام للنشاط الاقتصادي. ومن هنا ترتفع نسبة المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها مثل تلك المنشآت.[1]

- **المخاطر المالية Financial risks** :

وهي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى المنشأة عنها ميزة تنافسية معلوماتية Comparative informational advantage، ويجب على المنشأة أن تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها ، أو تجنبها ، أو السيطرة عليها لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للمنشأة أية عوائد اقتصادية .وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمنشأة ، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المنشأة.

- **مخاطر الأعمال business risks core** :

وهي تلك المخاطر التي يجب على المنشأة تحملها لأجل أداء النشاط الأساسي الذي تعمل فيه ، ولابد وأن تمتلك المنشأة بعض المزايا التنافسية المعلوماتية بالنسبة للمتغيرات التي تنشأ عنها هذه المخاطر ، إذ أن هذه المتغيرات تمثل عناصر أساسية للقيام بنشاط المنشأة، وتوليد التدفقات النقدية بها, فضلاً عن أن المنشأة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر.

المطلب الثاني: تقييم المخاطر المالية:[2]

على إدارة المخاطر تقييم هذه المخاطر التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم المخاطر قياس احتمال وقوع الخطر (معدل تكرار الخطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع الخطر، وبذلك يتوجب على القائمين على تصميم برنامج إدارة المخاطر ضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة، وفي ضوء ذلك يتم تقسيم الأخطار التي تتعرض لها المنشأة إلى ثلاثة أنواع وهي:[3]

1 Bolten, S. E., & Conn, R. L. (1981). Essentials of managerial finance: Principles and practice. Boston: Houghton Mifflin.

2 ريتشارد شرويدر وآخرون تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال)، نظرية المحاسبة دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006

3 – عيد أحمد أبوبكر، وليد اسماعيل السيفو، ص 59-60.

1-المخاطر الجسيمة (المخاطر المدمرة أو الحرجة): وهي المخاطر التي يترتب على تحقيقها توقف المنشأة نهائيا عن العمل وإعلان إفلاسه مثل حوادث الانفجارات والحريق.

2-المخاطر المتوسطة: وهي المخاطر التي يترتب على تحققها اقتراض المنشأة من المؤسسات المالية بهدف تغطية الخسائر المالية والمحافظة على استمرارية المنشأة، مثل الاختلاس، خيانة الأمانة، حريق صغير.

3-المخاطر الصغيرة (المخاطر الثانوية): وهي المخاطر التي يترتب على تحققها خسائر مالية يمكن العمل على تغطيتها من الإيرادات الدورية للمنشأة، كما يمكن تأجيل تغطية هذه الخسائر دون التأثير على استمرارية المنشأة مثل التلف الجزئي، السرقة، حريق بسيط.

المطلب الثالث: توجيهات المحاسبة للحد من المخاطر المالية[1]:

يحتاج برنامج إدارة المخاطر إلى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة لاحتمال ظهور أخطار جديدة والرغبة في التغطية أو اكتشاف أخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب. ويمكن الاعتماد على بعض القواعد والأسس في تصميم برنامج إدارة المخاطر كما يلي[2]:

- **عدم المخاطرة بأكثر من القدرة على التحمل الخسارة**: تفيد هذه القاعدة في تحديد حجم الخسارة الممكن تحملها وتشجع على نقل الخطر إذا زاد عن حد معين، كما تفيد هذه القاعدة في تحديد أي الطرق يمكن اللجوء إليها في الوقت المناسب.
- **ضرورة أخذ كافة الظروف الطارئة في الحسبان**: إن تحديد الطريقة المثلى لإدارة المخاطر يقتضي بضرورة معرفة احتمال تحقق الخطر وأقصى خسارة محتملة يمكن أن تلحق بالشيء المعرض للخطر وأخذ ذلك في الحسبان.
- **وجوب عدم المخاطرة بالكثير من أجل القليل**: يتوجب على القائمين على إدارة المخاطر عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة مخاطر يحتمل تحققها مقابل توفير تكاليف نقل الخطر، ولذلك فإن هذه القاعدة تفي في اتجاهين هما: الاتجاه الأول يجب عدم الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر، أما الاتجاه الثاني يجب الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر التي يحصل عليها المؤمن في حالة نقل الخطر إليه[3].

1 سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

2 – عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 63 64.

3 Hamilton, C.R., " New trends in Risk Management «, Information Systems Security, 1998, Vol. 7, No.1, PP.70 – 78

المبحث الثالث: دور المحاسبة في حماية الأصول

مما لا شك فيه أنه أصبح من الضروري على القطاع المحاسبي في الشركات فهم مفهوم الأصول وجميع أنواعها بدقة، حيث أن فهم الأصول بجميع تصنيفاتها يؤثر على المركز المالي للشركة وميزانيتها، ويتوقف عليه مدى تحقيق الشركة لأهدافها المالية.

المطلب الأول: تعريف الأصول وأنواعها

يمكننا القول بأنه من المهم على أي مؤسسة الفهم المتعمق لمصطلح الاصول في المؤسسة حيث إن تحديد تلك الأصول وحسابها سيكون لها تأثير مباشر على نجاح الشركة مالياً. حيث سنتطرق في مطلبنا الاول لتعريفها وانواعها.

الفرع الأول: تعريف الأصول

الأصل هو أي شيء له قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل، اكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، شريطة أن يكون قابلا للقياس المالي حاليا بدرجة مقبولة من الثقة وبشرط ألا يكون مرتبطا بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس.[1]

ويتبين من التعريف السابق أن الأصل بغض النظر عن شكله. يتميز بخمس خصائص أساسية كالآتي:

- المقدرة الكامنة على تقديم الخدمة أو المنفعة، ويعني ذلك أن الأصل يمثل طاقة متجمعة بحيث يستطيع بمفرده أو بالاشتراك .مع غيره من الأصول – أن يقدم خدمات أو منافع في المستقبل، تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق تدفقات نقدية.
- الارتباط بالمنشأة ومن ثم تستطيع المنشأة أن تحصل على الخدمات أو المنافع التي تتجسد في الأصل.
- وقوع حدث أو إنجاز عملية في الماضي نتج عنها حق المنشأة الحصول على الخدمات والمنافع التي يقدمها الأصل.
- قابلية القياس ويقصد بذلك إمكانية القياس النقدي – بدرجة مقبولة من الثقة – لخاصية أو أكثر من الخصائص التي يتميز بها الأصل وترتبط ارتباطا واضحا بإمكانياته على تقديم الخدمات والمنافع.
- إمكان قياس الالتزامات المباشرة التي تتحملها المنشأة مقابل الحصول على الأصل قياسا نقديا بدرجة مقبولة من الثقة .

1 شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

وجدير بالملاحظة أن العقود التي يتعين تنفيذها في وقت لاحق تحتوي عادة على حقوق ذات قيمة والتزامات وأعباء في المستقبل، ومن الواضح أن الفائدة التي تعود على المنشأة من إدراج هذه الحقوق ضمن أصولها تكون محدودة بدرجة كبيرة إذا تعذر قياس الالتزامات التي تقابلها وإدراجها ضمن خصوم المنشأة.

الفرع الثاني: أنواع الأصول

تمثل موجودات المنشأة وممتلكاتها وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبيا وتنقسم الى:

- ✓ الأصول غير الملموسة Intangible Assets

وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة مثل شهرة المحل وحقوق الإختراع والعلامات التجارية.

- ✓ الأصول الثابتة Fixed Assets

هي مجموعة الأصول التي تقتنى بغرض المساهمة في العملية الانتاجية وليس بغرض اعادة بيعها مثل الأراضي والمباني الالآت والأثاث والسيارات.

- ✓ الأصول المتداولة قصيرة الأجل : Current Assets

هي الممتلكات التي يسهل تحويلها إلى نقدية في أي وقت خلال السنة المالية التي تقتنى بغرض إعادة بيعها أو استخدامها مثل:

- **البضاعة:** وهي السلع التي تتاجر فيها المنشأة.
- **المدينون:** وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة.
- **أوراق القبض:** وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة وتكون في صورة كمبيالات.

المطلب الثاني: أهمية الأصول في المؤسسة:[1]

تعد الأصول أمرًا ضروريًا لجميع الشركات والمؤسسات، حيث يجب على الإدارة المالية والمحاسبية للشركات فهم الأصول ومدى تأثيرها على مستقبل الشركة.

كما نلاحظ عند وجود فائض في الأموال تقوم بعض المؤسسات أحيانا باستثماره لدى الغير، وفي نهاية السنة تعمل على تقييم أصولها المالية، وقد نص على هذا أيضا (ن م م) ضمن الفقرة 5.112، حيث جاء نصها كما يلي[2]: "يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل".

إذن سندات المساهمة المسعرة في البورصة تقيم على أساس متوسط السعر البورسي لعدد معين من الأشهر الأخيرة، أما بالنسبة للسندات غير المسعرة – ضف إلى ذلك أن المساهمة يمكن أن تكون بنسبة كبيرة أو بنسبة صغيرة – فنكون أمام حالتين:

إما أن المؤسسة مساهمة بنسبة كبيرة في رأس مال مؤسسات أخرى ومن ثم فإن هذه الأخيرة تعتبر فروعا من المؤسسة المساهمة وبالتالي تقييمها يتم تبعا لنفس المبادئ المستعملة للمؤسسة الأم وبعدها تدعمها (Consolider).[3]

أما في الحالة أين تكون المؤسسة مساهمة بنسبة صغيرة أي أن المؤسسة تكون منوعة حافظتها المالية فإن عملية تقيمها تتم حسب عدة أسى منها استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم، أو استخدام سعر السوق كأساس للتقييم أو استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيها أقل كأساس للتقييم.[4]

1–استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم: ويعني استخدام ذلك الأساس عدم إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية لسندات المساهمة، وما يعيب على هذه الطريقة أن القيمة التي ستظهر بها تلك المستندات في الميزانية لن تعكس القيمة الجارية لذلك الأصل مما يؤثر على سلامة الإفصاح عن المركز المالي للمؤسسة.

2–استخدام سعر السوق الجاري كأساس للتقييم: ويتطلب استخدام ذلك الأساس تعديل القيمة الدفترية لسندات المساهمة لكي تعكس القيمة السوقية الجارية، إلا أن هذا يحده مخالفا لذلك المبدأ الذي يقر عدم

1 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر.

2 – القانون رقم 07-11، الفقرة 5.112 ص 7.

3 - CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, 1991, P.82.

4 – محمد سمير الضبيان وآخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، الإسكندرية، الدار الجامعية 2001، ص ص 271-273.

تسجيل الإيراد إلا بعد تحققه الفعلي، لكن يدافع أصحاب هذا الرأي عن ذلك الإجراء بأن سندات المساهمة تتميز بسيولة مرتفعة وإمكانية بيعها بأسعار معلومة مسبقا، هذا بالإضافة إلى أن أسعار السوق الجارية تمثل أفضل المؤشرات عن القوة الشرائية في تاريخ إعداد الوثائق المحاسبية.

3-استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل كأساس للتقييم: ويعني هذا الإجراء استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم إذا لم يحدث تغيير في أسعار شراء تلك السندات أو اتجهت الأسعار إلى الارتفاع، على أن يتم استخدام سعر السوق كأساس للتقييم عندما تتجه الأسعار إلى الانخفاض وبذلك نجد هذه الطريقة تعترف بالخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار السوق دون الاعتراف بالإيرادات أي أنها تعترف بالتقلبات في أسعار السوق في اتجاه واحد فهي اعتمدت مبدأ الحيطة والحذر عند تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، أو عند الإفصاح عن المركز المالي.

كما يمكن أيضا تقييم المساهمات الصغيرة (participations minoritaires) باستخدام إحدى الطرق الآتية:[1]

- بقيمتها التفاوضية (خاصة إذا كانت أسهم المؤسسة مسعرة في البورصة).
- برسملة الأرباح الموزعة (dividendes) لخمس حتى عشر سنوات.
- برسملة النتيجة لـ أربع حتى ست سنوات.
- بأخذ متوسط القيم الناتجة من مختلف الطرق.

لكن بصدور (ن م م) حسم هذا الأمر وهذا ما نستشفه من الفقرة 6.112، والتي جاء نصها كما يلي: "تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي 30 والقيمة النفعية"[2]

إذن فهذا يساعد ويسهل عملية التقييم المالي للمؤسسات.

في الأخير يمكننا صياغة قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح كالآتي:

الأصل المحاسبي الصافي المصحح = الأصل المصحح – الخصم المستحق المصحح

1 - CHOINEL Alain, Op-cit, P. 82.

2 - القانون رقم 47-11 مرجع سبق ذكره الفقرة 16:112 من 7

تحديد قيمة الأصول يتطلب معرفة قيمتها الحالية واعتماد أساليب تقييم مثل الطريقة التكلفية والقيمة السوقية والمخزون الأساسي والتكلفة القياسية.

وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول يدرج الأصل المعنوي في الحسابات كأصل اذا استوفى الشرطين التاليين:[1]

- إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل تعود إلى المؤسسة.
- إذا كان بالإمكان تقييم تكلفة هذا الأصل بطريقة صادقة.

إذا حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي وفق المادة 1.112 فإن تقييم عناصر الأصول المعنوية المدرج في الحسابات تتم وفق طريقة التكاليف التاريخية، حيث تتألف التكلفة التاريخية للأصول المعنوية المسجلة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:[2]

بالنسبة إلى الأصول المعنوية المكتسبة بمقابل من كلفة الشراء، حيث تساوي تكلفة شراء أصل معنوي، سعر الشراء الناتج عن اتفاق الطرفين في تاريخ إجراء العملية بعد طرح التنزيلات والتخفيضات التجارية، وزيادة الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية الأخرى الغير القابلة للاسترجاع من طرف المؤسسة لدى الإدارة الجبائية وكذلك المصاريف الممنوحة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في حالة الاستخدام.

- بالنسبة إلى الأصول المعنوية المستلمة كمساهمة عينية، من قيمة الإسهام.
- بالنسبة إلى الأصول المعنوية المكتسبة مجانا، من القيمة الحقيقية أو العادلة في تاريخ دخولها.
- بالنسبة إلى الأصول المعنوية المكتسبة عن طريق التبادل تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول. المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للمبادلة.
- بالنسبة إلى الأصول المعنوية التي تنتجها المؤسسة، من مجموع تكاليف الإنتاج.

1 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

2 – دادن عبد الوهاب و كيحلي عائشة سلمى، المحاسبة المعمقة، مطبوعة بيداغوجية في التسيير المالي، جامعة ورقلة، 2012، ص 15.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية لدور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، والتي تعتبر الإطار النظري والأكاديمي الذي يجب أن يعتمد عليه كل محاسب عند ممارسة مهنته ، بداية تم التطرق إلى تاريخ المحاسبة والتطور الذي عرفته الدول الأوروبية والعربية، مرورا بعد ذلك بالجزائر، كما تم تعريف المحاسبة وتحديد أهميتها وأهدافها ، وكذلك فروضها القائمة عليها، وأنواعها المتعددة والتي ظهرت نتيجة التطور الذي لحق بالمهنة، ومن خلال التغيرات الاقتصادية التي أدت إلى أن أصبحت مهنة المحاسبة ضرورة حتمية على المؤسسات، حيث زاد الطلب عليها من قبل المؤسسات.

وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أحد وظائف المحاسبة والتي تتمثل في إدارة المخاطر المالية فقمنا بالتعريج على تعريف المخاطر المالية حيث وجدنا أنها إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة ، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب ثم تطرقنا إلى أساليب تقييم المخاطر المالية ومن ثم إلى توجيهات المحاسبة للحد ممن المخاطر المالية.

وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى دور المحاسبة في حماية الأصول وتعريفها ومن ثم إلى أنواعها أهدافها وطرق تقييمها ليعطي في الأخير رأيه في تقرير نهائي حيث تعتبر حماية الأصول من الأهداف السامية لمهنة المحاسبة.

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية للعلاقة المتكاملة بين المحاسبة و إدارة المخاطر المالية وحماية الاصول، وذلك بتطبيق الدراسة بتصميم استبيان وتوزيعه على مجموع أفراد العينة المدروسة، ونتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لا بد من ربط هذا الجانب (الجانب النظري) بجانب تطبيقاتها العملية (الجانب التطبيقي)، وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث.

لذا تحتوي الدراسة التطبيقية على قائمة الاستقصاء، وهي عبارة عن استبيان موجه للمهنيين في المحاسبة بالدرجة الأولى والأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية، وقد كان اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء تربص في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للقيام بدراسة تطبيقية حقيقة لسبب وهو أن المؤسسات الجزائرية مازالت لم تطبق هذا النظام من حوكمة المؤسسات، حيث أن طبيعة المؤسسات الجزائرية مازالت أرضية غير خصبة لتطبيق حوكمة المؤسسات.

ولإعطاء النظرة الشاملة لهذا الفصل، تم تقسيمه إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل علاقة المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

- **المطلب الأول:** منهجية وعينة الدراسة
- **المطلب الثاني:** التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة
- **المطلب الثالث:** طريقة اختيار العينة وصدق أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من النقاط المهمة في الدراسة الميدانية، حيث سنتناول فيه منهجية وعينة الدراسة.

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدراسة التحليلية للعلاقة المتكاملة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، وذلك بالتطبيق على أراء أفراد العينة المستهدفة حيث قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لان المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

1- مصادر البيانات الثانوية:

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت.

2- مصادر البيانات الأولية:

تم الحصول على المصادر الأولية من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث، وقام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، ويتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الوادي، بالإضافة إلى محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين وخبير محاسبي، وقد تم توزيع استبيانات هذه الدراسة على عينة الدراسة، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 55 مفردة من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبيان عليها واسترجاع41 استبيان، وقد تم إجراء المعالجة الإحصائية وتحليلها للتحقق من صدق نتائج الاستبيان.

الجدول رقم(02): العدد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان

أفراد العينة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	%	عدد الاستمارات الملغات	%	عدد الاستمارات الصالحة للمعالجة
أكاديمي في مجال المحاسبة والمراجعة	40	35	%85.4	0	%0	40
محاسب معتمد	08	04	%9.8	0	%0	08
محافظ حسابات	05	02	%4.9	0	%0	05
خبير محاسبي	02	0	%0	0	%0	02
المجموع	55	41	%100	0	%0	55

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الاستبيان.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وتحليلها، **حيث** يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين متخصصين، ومراجعي حسابات ومحاسبين معتمدين، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع 55 استمارة استقصاء، حيث تم استرجاع41 استمارة، وتتمثل الخصائص الديمغرافية فيما يلي:

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول رقم(03): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	22	53.7
إناث	19	46.3
المجموع	41	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم(01): يبين توزيع العينة حسب الجنس

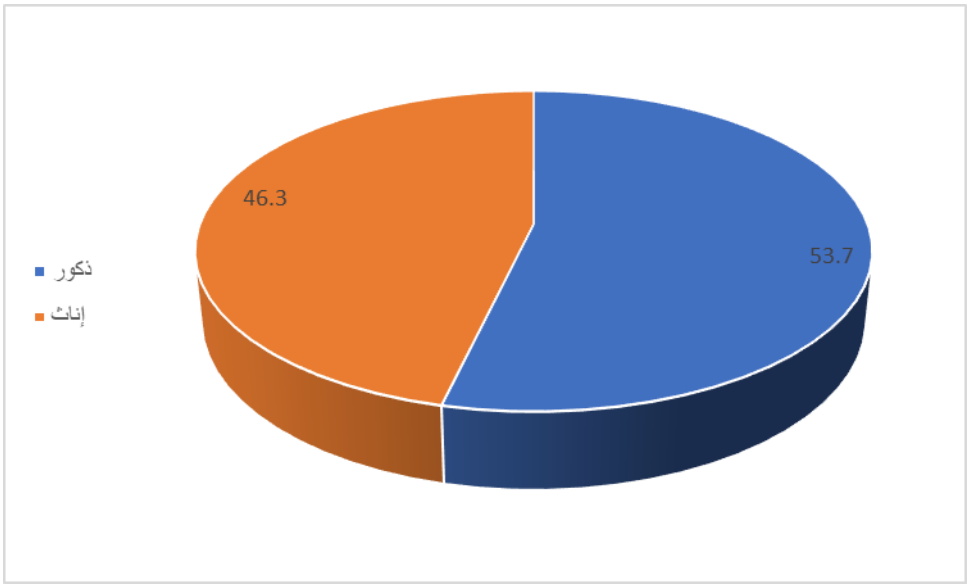

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن أفراد عينة الدراسة تتكون من 41 فردا، منهم 22 ذكر بنسبة 53,7%، و19 إناث بنسبة46.3%، حيث كانت نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث والتي كانت نسبتهم منخفضة.

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول رقم (04): يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	أقل من 30 سنة	30-40سنة	أكثر من 40 سنة	المجموع
التكرار	5	16	20	41
النسبة	%12.2	%39.0	%48.8	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم(02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

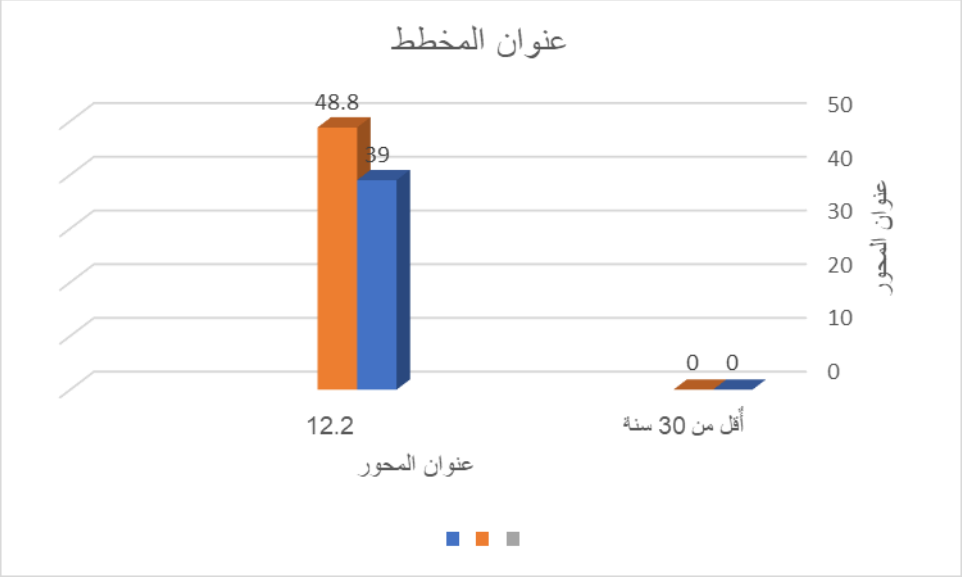

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان

يبين الجدول أعلاه أن 12.2% من عينة الدراسة قد بلغت أعمارهم أقل من 30 سنة، و39% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم ما بين 30 و40 سنة، وأيضا 48.8% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أكثر من 40 سنة، و من خلال الملاحظة للنسب نجد الأكثر من 40 سنة هم الأكثر خبرة مما يجعل الدراسة أكثر دقة ومصداقية.

3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (05): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	5	%12.2
ماستر	1	%2.4
ماجستير	5	%12.2
دكتوراه	30	%73.2
المجموع	41	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (03): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

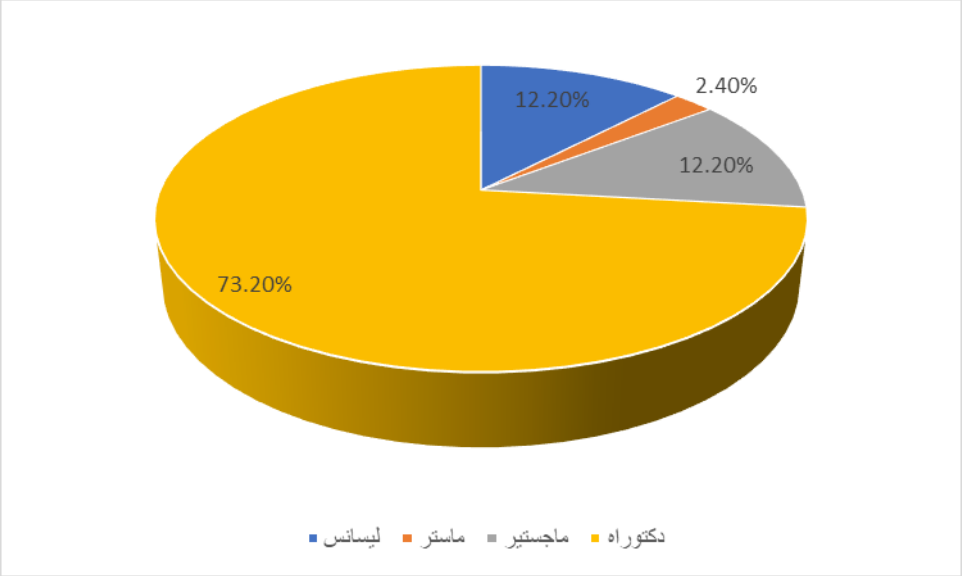

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان.

من خلال الملاحظة والمتابعة للجدول أعلاه يتبين لنا بأن توزيع العينة حسب المؤهل العلمي كانت كالتالي: حيث أن أغلب العينة هم من الحاصلين على شهادة الدكتوراه، حيث بلغ عددهم 30 فردا بنسبة 73.2%, و12.2% من أفراد العينة هم من حاملي شهادة الماجستير، و12,2% من أفراد العينة هم من حاملي شهادة ليسانس و2.4% من أفراد العينة هم من الحاصلين على شهادة ماستر.

4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول رقم(06): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
أكاديمي في مجال المحاسبة والمراجعة	35	%85.4
محاسب معتمد	4	%9.8
محافظ حسابات	2	%4.9
المجموع	41	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم(04): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

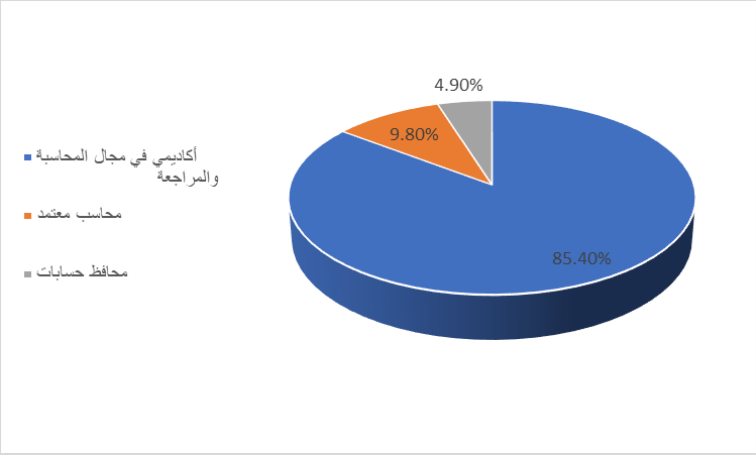

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد بأن 85.4% من عينة الدراسة هم أكثر نسبة هم أكاديمي في مجال المحاسبة والمراجعة، و9.8 % هم من العينة هم محاسبيين معتمدين، معهم، وفي الأخير النسبة الأقل كانت من قبيل محافظي الحسابات 4.9%.

5- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم(07): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المدة	التكرار	النسبة
اقل من 5سنوات	5	%12.2
من 5-10سنوات	12	%29.3
من10-15سنة	20	%48.8
أكثر من 15سنة	4	%9.8
المجموع	41	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم(05): يوضح توزيع أفراد عينة حسب الخبرة المهنية

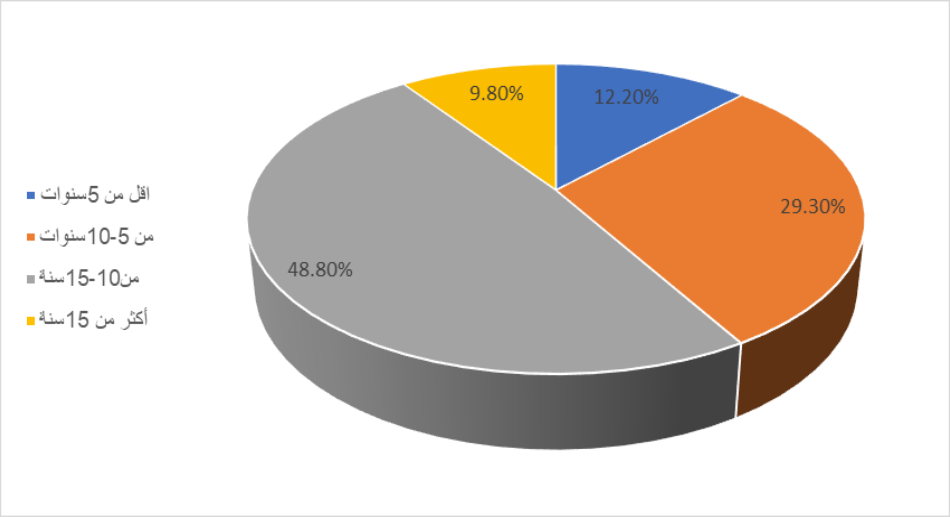

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان

يبين الجدول أعلاه أن عينة الدراسة كانت على مستوى خبرة لا بأس بها، حيث كانت النسبة الأكبر من 10 إلى 15 سنوات حيث كانت النسبة ب 48.8%، والأفراد الذين كانت خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات

كانت نسبتهم 29.3%، والأفراد الذين كانت خبرتهم المهنية أقل من 5 سنوات كانت نسبتهم 12.2 %، لكن كانت النسبة الأقل للأفراد الذين تراوحت خبرتهم المهنية أكثر من 15 سنة، حيث كانت بنسبة 9.8%.

المطلب الثالث: طريقة اختيار العينة وصدق أداة الدراسة

في هذا المطلب سوف يتم التعرف على كل من طريقة اختيار عينة الدراسة وأداة اختيارها.

الفرع الأول: طريقة اختيار العينة وأداة الدراسة

1- طريقة اختيار العينة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة المسح الشامل كأحد الأساليب الإحصائية المستخدمة لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة وفقا لقواعد البحث العلمي في اختيار العينات ، وذلك في العام الدراسي 2024/2023.

2- أداة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على العلاقة المتكاملة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، قام الباحث ببناء وتصميم استبيان الدراسة مستفيدا من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني.

وقد اشتمل الاستبيان على جزأين: يتمثل **الجزء الأول** في جميع البيانات الشخصية والتي تتكون من المؤهل العلمي والعمر، والجنس، والخبرة المهنية، والمسمى الوظيفي، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة، أما **الجزء الثاني** من الاستبيان فهو عبارة عن مقياس يهدف إلى التعرف على العلاقة المتكاملة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، وقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها (26) فقرة، حيث تعلقت الفقرات من(1-8) بالفرضية الأولى وهي دور المحاسبة في المؤسسة، والفقرات من (9-17) بالفرضية الثانية وهي " العلاقة المتكاملة بين المحاسبة و إدارة المخاطر المالية ، والفقرات من(18-26) تتعلق بالفرضية الثالثة" وهي حماية الأصول في المؤسسة".

وعند وضع الاستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسهولة تحليلها، وقد تم توزيع أغلب الاستبيانات شخصيا على أفراد العينة، وذلك لشرح الاستبيان وتوضيح أي غموض فيه ومراعاة الجدية في الإجابة عليه.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبي ان، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(08):درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

الجدول رقم(09): معايير تحديد الاتجاه

الوسط الحسابي		الوزن النسبي		درجات المقياس	الأهمية النسبية
من	إلى	من	إلى	المستخدمة في الدراسة	لدرجات المقياس
4.20	05.00	%84	%100	موافق بشدة	درجة كبيرة جدا
3.40	4.19	%68	%83.8	موافق	درجة كبيرة
2.60	3.39	%52	%67.8	محايد	درجة متوسطة
1.80	2.59	%36	%51.8	غير موافق	درجة صغيرة
1.00	1.79	%20	%35.8	غير موافق بشدة	درجة صغيرة جدا

الفرع الثاني: صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

1- صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين، وذلك للاسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبيان للهدف منها، وكذلك للتأكد من إضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية, خاصة من حيث:

- ✓ دقة وصياغة الأسئلة صحة العبارات؛

- ✓ مدى شمولية الاستمارة؛
- ✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

2- طريقة ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)*:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاتساق الداخلي للاستبيان كطريقة ثانية لقياس الثبات، ويقصد بالاتساق الداخلي قوة الارتباط بين الدرجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للمحور الرئيسي الذي تنتمي إليه، أي يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

2-1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: دور المحاسبة في المؤسسة.

لاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحور الأول، تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)*، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

جدول رقم(10): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: دور المحاسبة في المؤسسة

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
1	تسجيل العمليات المالية التي تتم على مستوى المؤسسة.	0.690	3.78	6	موافق
2	تعطي بدائل في استعمال طرق تقييم الأصول.	0.444	4.05	3	موافق
3	تقديم تقارير مالية دقيقة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.	0.834	3.83	5	موافق
4	تقديم تقارير مالية دقيقة تتيح للمؤسسة متابعة	0.787	3.93	4	موافق

	أدائها المالي.				
5	توجيه متخذي القرارات الى اتخاذ قرارات مالية دقيقة.	0.495	4.17	1	موافق
6	توفير المعلومات للإدارة من أجل المساعدة في تحديد المخاطر المالية.	0.888	3.63	8	موافق
7	تساعد المحاسبة في تقييم الأثر المالي للمخاطر المحتملة مثل مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية.	0.789	3.68	7	موافق
8	توفر للمراجع الداخلي معلومات عن الأحداث الجارية والاستثنائية المتعلقة بالمؤسسة.	0.573	4.15	2	موافق
آراء واتجاهات أفراد العينة نحو محور دور المحاسبة في المؤسسة		0.370	3.90	مطبق بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان

ونلاحظ من خلال جدول رقم (10) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2-2- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية.

ولاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحور الثاني، تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ ***(Cronbach Alpha)***، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ ***(Cronbach Alpha)*** 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

جدول رقم(11): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
1	تعمل إدارة المخاطر المالية على تعظيم القيمة المالية للمالكين من خلال تحسين عائد الاستثمار مقابل المخاطر.	4.24	0.582	1	موافق بشدة
2	تحدد المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة عند القيام بنشاطها.	4.02	0.418	5	موافق
3	المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح الدائنين والمستثمرين.	3.76	0.860	7	موافق
4	حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة اللازمة لدى الدائنين والمستثمرين.	3.90	0.700	6	محايد
5	تضع ادارة المخاطر المالية نظاما لمراقبة المخاطر.	4.10	0.436	3	موافق
6	يتم قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بشكل دوري.	4.07	0.469	4	موافق

7	يتم اعداد تقارير دورية عن المخاطر المالية للإدارة العليا.	4.15	0.478	2	موافق
8	يتم استخدام وسائل وأدوات مناسبة للتقليل من المخاطر المالية.	3.71	0.750	8	موافق
9	يتم استخدام نتائج المخاطر المالية لتحسين أداء المؤسسة في المستقبل.	3.71	0.929	9	موافق
آراء واتجاهات أفراد العينة نحو محور ادارة المخاطر المالية في المؤسسة		3.96	0.360	مطبق بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان

ونلاحظ من خلال جدول رقم(11) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2-3- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: حماية الأصول في المؤسسة

ولاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحور الثالث، تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)*، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

جدول رقم(12): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: حماية الأصول في المؤسسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
1	تعتبر الأصول في المؤسسة محور أساسي لنشاطها.	4.29	0.512	9	موافق بشدة
2	توفر الأصول في المؤسسة منافع اقتصادية مستقبلية.	3.59	0.948	3	موافق
3	تسجيل الأصول بقيمتها الحقيقية.	3.66	0.794	6	موافق
4	تساعد حماية الأصول في تقليل خطر السرقة والاحتيال.	3.71	0.782	7	محايد
5	يعتبر تأمين بيانات الزبون أمرا ضروريا للحفاظ على الثقة والامتثال لأنظمة الخصوصية.	3.66	0.728	8	موافق
6	اعداد تقييم شامل للمخاطر، وتحديد نقاط الضعف والتهديدات المحتملة للأصول.	3.44	1.026	2	موافق
7	فصل المهام والمسؤوليات بين الموظفين، بحيث لا يقوم شخص بكل العمليات المالية لوحده.	3.83	0.863	4	موافق
8	استخدام تكنولوجيا المعلومات (الاعلام الآلي) من أجل تشفير المعلومات وعدم الوصول اليها.	3.76	1.044	1	موافق
9	تدريب الموظفين وتوعيتهم حول كيفية حماية الأصول.	3.85	0.823	5	موافق
آراء واتجاهات أفراد العينة نحو محور حماية الاصول في المؤسسة		3.75	0.432	مطبق بدرجة عالية	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج الاستبيان

ونلاحظ من خلال جدول رقم(12) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ

(Cronbach Alpha) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- ✓ تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 غير موافق بشدة،2 غير موافق، 3 محايد، 4 موافق،5 موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس(وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، كما هو موضح في الجدول رقم (9-2).
- ✓ النسب المئوية والتكرارات والانحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثة في وصف عينة الدراسة.
- ✓ اختبار ألفا كرونباخ ، وطريقة التجزئة النصفية، وذلك من أجل معرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- ✓ اختبار كولومجروف-سمرنوف، لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- ✓ معامل ارتباط سبيرمان، لقياس درجة الارتباط، ويستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

سنحاول في هذا المبحث مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات اللازمة لتحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الطلبة بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبيان ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة.

حيث سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف) وتحليل فقرات الدراسة؛

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الارتباط.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف– سمرنوف) وتحليل فقرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على اختبار الفرضيات باستخدام كلا من التوزيع الطبيعي والارتباط.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف– سمرنوف)

سنعرض اختبار كولمجروف–سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويوضح الجدول التالي رقم (13) نتائج الاختبار حيث تبين أن قيمة الاختبار Z صغيرة (أي اصغر من قيمة Z الجدولية 2.08 وكذلك قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05) *(Sig≥0.05)* وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (13): اختبار التوزيع الطبيعي لكل محور

نوع الاختبار	Kolmogorov-Smirnova			نوع التوزيع
البيانات	Statistic	Df	Sig.	
دور المحاسبة في المؤسسة	0.128	41	0.091	طبيـــــعي
ادارة المخاطر المالية في المؤسسة	0.127	41	0.093	طبيـــــعي
حماية الاصول في المؤسسة	0.092	41	0.200	طبيـــــعي
عينة الدراسة	0.093	41	0.200	طبيـــــعي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين :

H0 : الفرضية العدمية : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

H1 : الفرضية البديلة : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

نلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 مما يدعم بقبول الفرضية الصفرية وبالتالي اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وهذا مما يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية في هذه الدراسة

الفرع الثاني: تحليل واختبار فقرات الاستبيان

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (*One Sample T Test*) لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02(أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أقل من 60%، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1- تحليل فقرات المحور الأول: دور المحاسبة في المؤسسة

جدول رقم (14): تحليل فقرات المحور الأول: دور المحاسبة في المؤسسة

الرقم	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تسجيل العمليات المالية التي تتم على مستوى المؤسسة.	3.78	0.690	0.703	35.101	<0.001
2	تعطي بدائل في استعمال طرق تقييم الأصول.	4.05	0.444	0.453	58.326	<0.001
3	تقديم تقارير مالية دقيقة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.	3.83	0.834	0.850	29.409	<0.001
4	تقديم تقارير مالية دقيقة تتيح للمؤسسة متابعة أدائها المالي.	3.93	0.787	0.802	31.945	<0.001
5	توجيه متخذي القرارات الى اتخاذ قرارات مالية دقيقة.	4.17	0.495	0.505	53.940	<0.001
6	توفير المعلومات للإدارة من أجل المساعدة في تحديد المخاطر المالية.	3.63	0.888	0.905	26.217	<0.001

7	تساعد المحاسبة في تقييم الأثر المالي للمخاطر المحتملة مثل مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية.	3.68	0.789	0.804	29.902	<0.001
8	توفر للمراجع الداخلي معلومات عن الأحداث الجارية والاستثنائية المتعلقة بالمؤسسة.	4.15	0.573	0.584	46.354	<0.001
جميع فقـــــرت المحور		3.9024	0.37030	0.37742	67.481	<0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(14) الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات) مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1– في الفقرة رقم 06 بلغ المعدل النسبي 90.50% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك ضرورة لتوفير المعلومات للإدارة من أجل المساعدة في تحديد المخاطر المالية..

2– في الفقرة رقم 03 بلغ المعدل النسبي 85% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تقديم تقارير مالية دقيقة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.

3– في الفقرة رقم 04 و 07 بلغ المعدل النسبي 80% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تقديم تقارير مالية دقيقة تتيح للمؤسسة متابعة أدائها المالي وكذلك تساعد في تقييم الأثر المالي للمخاطر المحتملة

4– في الفقرة رقم01 بلغ المعدل النسبي 70.30% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تسجيل العمليات المالية التي تتم على مستوى المؤسسة.

5– في الفقرة رقم 08 بلغ المعدل النسبي 58.40% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة توفر للمراجع الداخلي معلومات عن الأحداث الجارية والاستثنائية المتعلقة بالمؤسسة.

6- في الفقرة رقم 05 بلغ المعدل النسبي 50.50% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المحاسبة تقوم بتوجيه متخذي القرارات الى اتخاذ قرارات مالية دقيقة.

7- في الفقرة رقم 02 بلغ المعدل النسبي 45.30% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المحاسبة تعطي بدائل في استعمال طرق تقييم الأصول.

ويتبين لنا من الجدول رقم(16-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (دور المحاسبة في المؤسسة) يساوي 3.9024، والمعدل النسبي يساوي 37.742% وهو أصغر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 67.481 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 والانحراف المعياري 0.37030، مما يدل على أن دور المحاسبة في المؤسسة يضمن المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين ويضمن حقوق أصحاب المصالح وأموال المساهمين والمالكين بكل شفافية وموضوعية.

2- تحليل فقرات المحور الثاني: العلاقة المتكاملة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية

جدول رقم (15): تحليل فقرات المحور الثاني: إدارة المخاطر المالية في المؤسسة

الرقم	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تعمل إدارة المخاطر المالية على تعظيم القيمة المالية للمالكين من خلال تحسين عائد الاستثمار مقابل المخاطر.	4.24	0.582	0.593	46.670	<0.001
2	تحدد المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة عند القيام بنشاطها.	4.02	0.418	0.426	61.707	<0.001
3	المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح الدائنين والمستثمرين.	3.76	0.860	0.876	27.977	<0.001
4	حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة اللازمة لدى الدائنين والمستثمرين.	3.90	0.700	0.714	35.688	<0.001
5	تضع ادارة المخاطر المالية نظاما لمراقبة المخاطر.	4.10	0.436	0.445	60.154	<0.001

6	يتم قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بشكل دوري.	4.07	0.469	0.478	55.667	<0.001
7	يتم اعداد تقارير دورية عن المخاطر المالية للإدارة العليا.	4.15	0.478	0.487	55.596	<0.001
8	يتم استخدام وسائل وأدوات مناسبة للتقليل من المخاطر المالية.	3.71	0.750	4.764	31.660	<0.001
9	يتم استخدام نتائج المخاطر المالية لتحسين أداء المؤسسة في المستقبل.	3.71	0.929	0.946	25.565	<0.001
جميع فقـــــرت المحور		3.9621	0.36056	0.36750	70.361	<0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (15) الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (إدارة المخاطر المالية في المؤسسة) مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم 08 بلغ المعدل النسبي 47.64% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم استخدام وسائل وأدوات مناسبة في المؤسسة للتقليل من المخاطر المالية ف

2- في الفقرة رقم 09 بلغ المعدل النسبي 94.60% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم استخدام نتائج المخاطر المالية لتحسين أداء المؤسسة في المستقبل.

3- في الفقرة رقم 03 بلغ المعدل النسبي 87.60% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح الدائنين والمستثمرين.

4- في الفقرة رقم 04 بلغ المعدل النسبي 71.40% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة اللازمة لدى الدائنين والمستثمرين.

5- في الفقرة رقم 01 بلغ المعدل **النسبي** 59.30% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تعمل على إدارة المخاطر المالية على تعظيم القيمة المالية للمالكين من خلال تحسين عائد الاستثمار مقابل المخاطر

6- في الفقرة رقم 07 بلغ المعدل النسبي 48.70% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم اعداد تقارير دورية عن المخاطر المالية للإدارة العليا.

7- في الفقرة رقم 06 بلغ المعدل النسبي 47.80% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بشكل دوري.

8- في الفقرة رقم 05 بلغ المعدل النسبي 44.50% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تضع ادارة المخاطر المالية نظاما لمراقبة المخاطر.

9- في الفقرة رقم 02 بلغ المعدل النسبي 48.70% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم اعداد تقارير دورية عن المخاطر المالية للإدارة العليا.

ويتبين لنا من الجدول رقم(17-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (إدارة المخاطر المالية) يساوي 3.9621، والمعدل النسبي يساوي 36.750% وهو أصغر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 70.361وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05.والانحراف المعياري 0.36056، مما يدل على أن إدارة المخاطر المالية في المؤسسة يزيد من الدقة في التقارير المالية.

3- تحليل فقرات المحور الثالث: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

جدول رقم (16): تحليل فقرات المحور الثالث: حماية الأصول في المؤسسة

الرقم	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تعتبر الأصول في المؤسسة محور أساسي لنشاطها.	4.29	0.512	0.522	53.679	<0.001
2	توفر الأصول في المؤسسة منافع اقتصادية مستقبلية.	3.59	0.948	0.966	24.216	<0.001
3	تسجيل الأصول بقيمتها الحقيقية.	3.66	0.794	0.809	29.503	<0.001
4	تساعد حماية الأصول في تقليل خطر السرقة والاحتيال.	3.71	0.782	0.797	30.339	<0.001

5	يعتبر تأمين بيانات الزبون أمرا ضروريا للحفاظ على الثقة والامتثال لأنظمة الخصوصية.	3.66	0.728	0.742	32.163	<0.001
6	اعداد تقييم شامل للمخاطر، وتحديد نقاط الضعف والتهديدات المحتملة للأصول.	3.44	1.026	1.046	21.465	<0.001
7	فصل المهام والمسؤوليات بين الموظفين، بحيث لا يقوم شخص بكل العمليات المالية لوحده.	3.83	0.863	0.880	28.405	<0.001
8	استخدام تكنولوجيا المعلومات (الاعلام الآلي) من أجل تشفير المعلومات وعدم الوصول اليها.	3.76	1.044	1.064	23.047	<0.001
9	تدريب الموظفين وتوعيتهم حول كيفية حماية الأصول.	3.85	0.823	0.839	29.966	<0.001
جميع فقـــــرت المحور		3.7534	0.43213	0.44045	55.616	<0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(16) الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (حماية الأصول في المؤسسة) مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم 08 بلغ المعدل النسبي 106.4% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تقوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات (الاعلام الآلي) من أجل تشفير المعلومات وعدم الوصول اليها.

2- في الفقرة رقم 06 بلغ المعدل النسبي 104.6% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على اعداد تقييم شامل للمخاطر، وتحديد نقاط الضعف والتهديدات المحتملة للأصول.

3- في الفقرة رقم 02 بلغ المعدل النسبي 96.60% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن توفر الأصول في المؤسسة له منافع اقتصادية مستقبلية.

4- في الفقرة رقم 07 بلغ المعدل النسبي 88% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تقوم بفصل المهام والمسؤوليات بين الموظفين، بحيث لا يقوم شخص بكل العمليات المالية لوحده.

5- في الفقرة رقم 09 بلغ المعدل النسبي 83.90% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة توفر تدريب الموظفين وتوعيتهم حول كيفية حماية الأصول.

6- في الفقرة رقم 03 بلغ المعدل النسبي 80.90% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تسجيل الأصول بقيمتها الحقيقية.

7- في الفقرة رقم 04 بلغ المعدل النسبي 79.70% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حماية الأصول تساعد في تقليل خطر السرقة والاحتيال.

8- في الفقرة رقم 05 بلغ المعدل النسبي 74.20% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يعتبر تأمين بيانات الزبون أمرا ضروريا للحفاظ على الثقة والامتثال لأنظمة الخصوصية.

9- في الفقرة رقم 01 بلغ المعدل النسبي 52.20% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الأصول في المؤسسة تعتبر محور أساسي لنشاطها.

ويتبين لنا من الجدول رقم(18-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (حماية الأصول في المؤسسة) يساوي 3.7534، والمعدل النسبي يساوي 44.045% وهو أصغر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 55.616 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.43213 ، مما يدل على أن حماية الأصول في المؤسسة له دور ايجابي لاتخاذ قرارات رشيدة من طرف مستخدمي القوائم المالية، ومن شأنه أن يوفر تقارير مالية تتميز بالجودة والمصداقية.

4- تحليل إجمالي للمحاور الرئيسية للدراسة

جدول رقم (17): تحليل محاور الدراسة

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	دور المحاسبة في المؤسسة	3.9024	0.37030	0.37742	67.481	<0.001
2	ادارة المخاطر المالية في المؤسسة	3.9621	0.36056	0.36750	70.361	<0.001
3	حماية الاصول في المؤسسة	3.7534	0.43213	0.44045	55.616	<0.001
جميع المحاور		3.8715	0.25318	0.05805	97.914	<0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(17)الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بدراسة العلاقة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل محور كما يلي:

1- في المحور رقم 03 بلغ المعدل النسبي 44.045% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك أهمية حماية الاصول في المؤسسة وذلك لزيادة الأمان في أصول المؤسسة.

2- في المحور رقم 01 بلغ المعدل النسبي 37.742% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن دور المحاسبة في المؤسسة له أهمية كبيرة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول في المؤسسة، لاتخاذ قرارات رشيدة من طرف فئة المستخدمين.

3- في المحور رقم 02 بلغ المعدل النسبي 36.750% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك ممارسة عالية في ادارة المخاطر المالية في المؤسسة.

ويتبين لنا من الجدول رقم(19-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور الثلاثة يساوي 3.8715، والمعدل النسبي يساوي 5.805% وهو أصغر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 97.914 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.02 ومستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الانحراف

المعياري 0.25318، مما يدل على أن المحاسبة تحتاج إلى دراسة وتحديد وتقييم لمبادئها بشكل مفعل حتى يتم التأثير المباشر لها على إدارة المخاطر المالية وحماسة الأصول في المؤسسة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الارتباط (Corrélation de Pearson)

سنحاول من خلال هذا المطلب استخدام معامل الارتباط بيرسون (Corrélation de Pearson) لتحليل واختبار فقرات وفرضيات الدراسة، في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

1- الفرضية الأولى

H0 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية في حماية الأصول عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

H1 :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية في حماية الأصول عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية في حماية الأصول عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$.

جدول رقم (18) يبين معامل الارتباط بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية

ابعاد ومحاور الدراسة	الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان	
	Pearson correlation	Sig
المحور الأول: دور المحاسبة في المؤسسة	0.459	0.003
المحور الثاني: ادارة المخاطر المالية في المؤسسة	0.722	0.000
المحور الثالث: حماية الاصول في المؤسسة	0.740	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال معامل بيرسون نلاحظ بأنه يوجد ارتباط قوي بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية في حماية الأصول وبالتالي نقبل الفرضية H0 التي تنص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية في حماية الأصول عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

2- الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي 0.05=α بين حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة يساوي 0.05=α.

3- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نص الفرضية الاحصائية:

H0=الفرضية العدمية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة في المؤسسة و إدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية 0.05

H1=الفرضية البديلة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة في المؤسسة و إدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية 0.05

جدول رقم (19): ملخص مخرجات اختبار الارتباط للعلاقة الفرضية الفرعية الأولى

الاختبار	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط بيرسون	مستوى معوية الاختبار	مستوى معنوية الاختبار	الدلالة
دور المحاسبة في المؤسسة	41	3.90	0.370	0.065	0.685	0.05	غير دال
ادارة المخاطر المالية في المؤسسة		3.96	0.360				

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بيرسون ضعيف جدا ولهذا نتقبل الفرضية البديلة انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة في المؤسسة و إدارة المخاطر المالية عند مستوى أكبر من 0.05 .

4- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي α=0.05 بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون *(Corrélation de Pearson)* لإيجاد العلاقة بين المعاملة المتساوية للمساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة يساوي α=0.05

رابعا- الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي α=0.05 بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية.

تم استخدام إختبار بيرسون *(Corrélation de Pearson)* لإيجاد العلاقة بين دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة يساوي α=0.05 .

5- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نص الفرضية الاحصائية:

H0=الفرضية العدمية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة في المؤسسة و حماية الاصول المالية عند مستوى معنوية 0.05

H1=الفرضية البديلة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة في المؤسسة و حماية الاصول المالية عند مستوى معنوية 0.05

جدول رقم (20): ملخص مخرجات اختبار الارتباط للعلاقة الفرضية الفرعية الثانية

الاختبار	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط بيرسون	مستوى معوية الاختبار	مستوى معنوية الاختبار	الدلالة
دور المحاسبة في المؤسسة		3.90	0.370	-0.039	0.808	0.05	غير دال
حماية الاصول المالية في المؤسسة		3.75	0.432				

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بيرسون قوي في تأثير المحاسبة في المؤسسة و حماية الأصول فلهذا نتقبل الفرضية العدمية على أنه توجد علاقة بين المحاسبة في المؤسسة في حماية الأصول.

6- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

- نص الفرضية الاحصائية:

- H0=الفرضية العدمية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية 0.05
- H1=الفرضية البديلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية 0.05

جدول رقم (21): ملخص مخرجات اختبار العينة الوحيدة للعلاقة الفرضية العامة

المعاملات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة
بين المجموعات	1.336	13	0.103	0.669	0.775	غير دال
داخل المجموعات	4.149	27	0.154			
المجموع	5.485	40				

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 و لهذا نقبل الفرضية البديلة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية.

7- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

- نص الفرضية الاحصائية:

- H0الفرضية العدمية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في حماية الاصول المالية عند مستوى معنوية 0.05
- H1=الفرضية البديلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في حماية الاصول المالية عند مستوى معنوية 0.05

جدول رقم (22): ملخص مخرجات اختبار العينة الوحيدة للعلاقة الفرضية العامة

المعاملات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة
بين المجموعات	1.963	15	0.131	0.929	0.547	غير دال
داخل المجموعات	3.522	25	0.141			
المجموع	5.485	40				

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS V29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 و لهذا نقبل الفرضية البديلة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في حماية الأصول المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي (الدراسة الميدانية) لهذه الدراسة وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والمتمثلة في دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، حيث قام الطلبة بإنجاز استبيان من خلفية سابقة بناءا على المعلومات من الاستبيان، وطبقا لأراء العينة المستهدفة، تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج spss وتحليلها للوصول إلى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة بتحقيق النتائج التالية:

- ✓ أن معظم أفراد العينة من أساتذة أكاديميين أو مهنيين يرون بأن اعتماد المحاسبة له اثر ايجابي على مستوى إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول؛
- ✓ وبحسب الإجابات التي تمت على الاستبانة، التمسنا بأنه لا تزال مجموعة من المعوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم للمحاسبة على إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول.

خاتمة

1- التمهيد

تعرّضت الدراسة إلى دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول، ولتحقيق أهداف الدراسة تم العمل على تقسيمها إلى فصلين، منها فصل نظري وفصل تطبيقي، ففي الفصل الأول من هذه الدراسة تم التطرق فيه إلى ماهية المحاسبة، معاييرها، ومبادئها، ووظائفها من أجل الوصول إلى إبداء رأي محايد يضفي على المعلومات المحاسبية الشرعية والمصداقية، وعلى هذا الأساس تعتبر المحاسبة ذات أهمية كبيرة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لما تحققه من اطمئنان لأصحاب المصالح على الوضعية المالية للمؤسسة.

وفي الفصل الثاني تم دراسة المتغير التابع والمتمثل في إدارة المخاطر المالية والتي تعتبر كأداة رقابية في المؤسسات، وزيادة ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية من خلال توفير متطلبات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك تفعيل آلياتها الداخلية والخارجية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وهو ما تم التعرض له في آخر الفصل.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد تم معالجة الدراسة تطبيقيا، حيث تم العمل فيه على إبراز الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول ، وهذا من خلال دراسة استبيان وزعت على عينة من المهنيين والأساتذة الأكاديميين في تخصص المحاسبة ، وتحليل مخرجات الاستبيان واختبار صحة الفرضيات للوصول إلى النتائج.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

2-1- الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة وإدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، وقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل التطبيقي الثاني، حيث تعتبر كل من معايير المحاسبة وإدارة المخاطر المالية ضرورة حتمية للمؤسسة من أجل تحديد المخاطر المالية وفرص حلها.

2-2- الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة وحماية الأصول في المؤسسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، وقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل التطبيقي الثاني، وذلك من خلال العلاقة الرقابية التي تمارسها المحاسبة على حماية الأصول، وآليات الحماية التي تستعين بها من أجل تحقيق أهداف كل الأطراف من أجل الحصول على أدق المعلومات المحاسبية التي تفيدهم في اتخاذ القرار المناسب.

2-3- الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، وقد تم رفض هذه الفرضية البديلة، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تقول بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2-4- الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المحاسبة في حماية الأصول في المؤسسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وقد تم رفض هذه الفرضية البديلة، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تقول بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور المحاسبة في حماية الأصول الملية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

3- نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-1- النتائج النظرية:

المراجعة مهنة يمارسها أشخاص معتمدين من طرف هيئات منظمة للمهنة، حيث ظهرت في البدايات بشكلها البسيط ثم تطورت نتيجة الممارسات والمشاكل المحاسبية في بيئة الأعمال؛

تتوفر مراجعة الحسابات على مجموعة من الفروض والمعايير والمبادئ الأخلاقية، والتي يستعين بها المراجع الخارجي للوصول إلى تقديم رأيه حول الوضعية المالية للمؤسسة؛

أصدرت الجزائر وكغيرها من دول العالم مجموعة من معايير المراجعة مستوحاة من المعايير الدولية ومتوافقة معها؛

تتميز المراجعة عن غيرها من المهن الأخرى بوجود مبدأ استقلالية المراجعة؛

تعتبر أخلاقيات مهنة المراجعة ضوابط للعمل الميداني للمراجعين من أجل تقديم خدمات مهنية بكفاءة وموضوعية؛

تتميز مراجعة الحسابات بالتنظيم أثناء تنفيذ المراجع لمهمته، وذلك بوجود مراحل محكمة يتبعها للوصول إلى تقديم رأيه للجهات المعنية؛

يقدم المراجع الخارجي رأيه الذي توصل إليه في شكل تقرير يعده حسب الشكل والمحتوى الصادر به من طرف الهيئات المنظمة للمهنة؛

توجد العديد من التقارير التي يعدها المراجع في الجزائر، وهذا حسب طلب كل جهة، فنجد تقرير خاص برفع رأس المال أو تخفيضه، وتقرير آخر خاص بإجراءات الرقابة الداخلية، وغيرها من التقارير الأخرى؛

قامت الجزائر بإصلاحات محاسبية عديدة، من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية للوصول إلى أعلى درجات الجودة في تقديم مهنة المراجعة وزيادة الثقة بين المراجع والأطراف الطلبة لها؛

يعتبر التصميم الجيد لنظام المعلومات المحاسبي نقطة البداية للحصول على معلومات محاسبية تتميز بالجودة والمصداقية؛

تتوقف جودة المعلومات المحاسبية على توفر كل من المعايير الرقابية والمهنية والفنية والقانونية؛

يعتبر ميثاق الحكم الراشد في الجزائر والصادر سنة 2009 بأنه غير مفصل، ولا توجد به تفسيرات واضحة لمبادئ الحوكمة كما جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD؛

يعتبر تطبيق ميثاق الحكم الراشد في الجزائر اختياري التطبيق، وكذلك يقتصر تطبيقه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في البورصة، وهو الأمر الذي يجعله لا يتطوّر ولا يعدّل بشكل مستمر.

3-2- النتائج التطبيقية:

تشير آراء عينة الدراسة في المحور الأول وبدرجة موافق على أن معايير المراجعة وأخلاقيات المهنة تعتبر كضامن أوّلي لتحقيق هدف المراجعة، حيث كان المتوسط الحسابي للمحور ككل 4.06 وبانحراف معياري 0.22، وهو ما يؤكده متوسطات فقرات المحور والتي كانت ما بين 3.92و4.28، مما يدل على أن العينة توافق على النهج الذي اتخذته الجزائر في الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها من إصدار للقوانين والمراسيم التنفيذية وكذلك معايير تخص المراجعة وأخلاقياتها من أجل الحفاظ على المهنة وتحقيق أهدافها؛

بالنسبة للمحور الثاني كانت إجابات العينة موافقة على كل الفقرات بمتوسط حسابي كلي يساوي 4.04وبانحراف معياري 0.24، حيث انحصرت متوسطات المحور الثاني ما بين 3.85و4.34، مما يدل على أنه يجب أن تتوفر شروط ومتطلبات وخصائص من أجل تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما تم توضيحه في فقرات المحور؛

في المحور الثالث كانت إجابات عينة الدراسة بدرجة موافق، وبمتوسط حسابي 4.12 وانحراف معياري 0.29، وهو ما تؤكده متوسطات فقرات المحور والتي تراوحت ما بين 3.88و4.29، مما يدل على أن واقع الحوكمة في الجزائر يجب أن تُمهّد له البيئة التي تساعده في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، من خلال القضاء على الفساد المالي والإداري التي تعاني منه المؤسسات الجزائرية، وكذلك أن تلزم المؤسسات بحوكمة إدارتها بدل أن تكون هناك اختيارية في التطبيق.

4- التوصيات:

بناء على النتائج السالفة الذكر، فانه تم تحديد مجموعة من التوصيات التي تعطي للمراجع الخارجي في الجزائر معرفة وتقدم في مجاله من أجل تحقيق أهداف ملاك المؤسسة، لمعرفة الوضع الحقيقي للمعلومات المحاسبية وأنها تعبر بصدق على ما هو موجود في واقع المؤسسة، وهي كالتالي:

- ✓ القيام بتنظيم كل القوانين والمراسيم التي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر، وذلك بإصدار كُتيِّب يحدد فيه كل ما يخص المهنة من قوانين ومراسيم، ويتم تحديثه كل سنة بإصدار أو تعديل أو حذف أي قانون أو مرسوم، حتى يكون هناك وصول سريع للمعلومة ودقة في التطبيق.
- ✓ ضرورة تفعيل معايير المراجعة الجزائرية، وهذا من أجل تطويرها وتعديلها أثناء قصورها في تحقيق هدف المراجعة.
- ✓ العمل على تطوير المراجعين من خلال حثهم على المشاركة في ندوات علمية مختصة، يشرف عليها متخصصين من بعض الهيئات والمنظمات الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة؛
- ✓ ضرورة القيام بتفعيل العقوبات التي يتم إصدارها في القوانين الجزائرية، حتى تكون رادعا لكل من تسول له نفسه في تغيير حكمه المهني لصالح زبائنه، نتيجة تهديد مصلحة أو تهديد بعدم تسديد الأتعاب.
- ✓ قيام الجهات المنظمة للمهنة بدورات تكوينية تطرح فيها أهم المعوّقات المهنية التي تواجه المراجع، والقيام بتقديم نصائح وتوجيهات لتفادي أي تهديد يمس بسلامة عمله أو التأثير على حكمه المهني؛
- ✓ تقديم حوافز ومكافآت من الجهات المنظمة للمهنة للمراجعين الذين يلتزمون في تقديم خدماتهم المهنية للعملاء بكل نزاهة وشفافية، وذلك من خلال رقابة الجهات المختصة في تنظيم المهنة لمكاتب المراجعين.
- ✓ تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية والتي من شانها أن تعمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

5-آفاق الدراسة:

تناول هذا الموضوع دراسة حول "دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول "، ونظرا لاتساع الموضوع فإنه لا يمكن إحاطته من كل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطلبة، فقد تبين لنا من خلال فصول الدراسة أن هذا الميدان خصب للبحث العلمي، ويمكن من خلاله فتح الباب أمام دراسات مستقبلية، نذكر منها ما يلي:

5-1- دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.

5-2- دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية :**

1. أحمد رياحي بلقاوي تعريب رياض العبد الله، طلال الحجاوي، نظرية المحاسبة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
2. CHOINEL Alain, Op-cit, P. 82.
3. إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة مطابق المخطط المحاسبي الوطني 1975، طبعة 1999 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
4. احمد محمد أبو شمالة معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
5. أحمد محمد نور شحاته سيد شحاته مبادئ المحاسبة المالية – المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2008
6. أمين السيد أحمد لطفي المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2004
7. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008
8. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة والمراجعة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2010.
9. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، مصر، 2005
10. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2005 10 – بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010
11. بوعون يحياوي نصيرة، حباية المؤسسة الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011
12. ثناء القباني، المحاسبة الدولية الدار الجامعية، مصر ، 2002-2003
13. جمال العشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد دروس هادفة وتطبيقات محلولة 2010 ،الجزائر Pages Bleues،
14. حواس صلاح المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي – SCF - (IAS/IFRS) دروس مواضيع ومسائل محلولة بدون دار نشر بدون بلد النشر، 2012
15. خالد جمال الجعارات معايير التقارير المالية الدولية IFRSs et As 2007، الطبعة الأولى مكتبة الجامعة بالشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
16. خالد جمال الجعارات معايير التقارير المالية الدولية IFRSs et As 2007، الطبعة الأولى مكتبة الجامعة بالشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
17. خليل الدليمي وآخرون مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
18. دادن عبد الوهاب و كيحلي عائشة سلمى، المحاسبة المعمقة، مطبوعة بيداغوجية في التسيير المالي، جامعة ورقلة، 2012.
19. دونالد كيسو، خيرى ويجانت تعريب أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية.
20. رضوان حلوة حنان نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية – القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة بالشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

21.رضوان حلوه حنان النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006

22.رضوان حلوه حنان تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى (الإصدار الثاني)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

23.روبرت ميجز وآخرون (ترجمة وتعريب مكرم عبد المسيح باسيلي، محمد عبد القادر الديسطي)، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال الكتاب الثاني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006

24.ريتشارد شرويدر وآخرون تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال)، نظرية المحاسبة دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006

25.سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

26.شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

27.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر.

28.عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو.

- **القوانين:**

29.القانون رقم 07-11، الفقرة 5.112 ص 7.

30.القانون رقم 47-11 مرجع سبق ذكره الفقرة 16:112 من 7

31.محمد سمير الضبيان وآخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، الإسكندرية، الدار الجامعية 2001.

- **المراجع باللغة الانجليزية :**

.CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, 1991

- **الجرائد والمقالات :**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

- Anderson, K. andTerp, A, Perspectives on Strategic Risk Mamnegment , Denmark, Copenhagen Business school Press, 2006,p27.
- Anne Marie Percie du Sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, France, 1999.
- Bolten, S. E., & Conn, R. L. (1981). Essentials of managerial finance: Principles and practice. Boston: Houghton Mifflin.
- CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, 1991, P.82.

- CHOINEL Alain, Op-cit, P. 82.
- Hamilton, C.R., " New trends in Risk Management «, Information Systems Security, 1998, Vol. 7, No.1, PP.70 – 78
- Hempel, Geogett, and Simson, Donald G.Bank Management. (Text and cases)-JhonWiely and sons Inc.5th Ed, USA, 1999, p452

الملاحق

الملحق رقم 01: استبيان الدراسة

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

استبيان الدراسة

أخي الفاضل، أختي الفاضلة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ...

في إطار إعداد مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة تحت عنوان "**دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الاصول**" ومن خلال خبرتكم وسعيا منكم في خدمة البحث العلمي، نود منكم الإجابة على فقرات هذا الاستبيان، مع العلم بأن إجاباتكم تؤخذ بعين الاعتبار للوصول إلى نتائج مهمّة في الدراسة.

بالنسبة لهذه البيانات ستبقى سرّية ولا تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

وفي الأخير لكم منّا كل التقدير والاحترام.

اعداد الطلبة:

- حقي خميسي
- شوشاني عبيدي عبد الرزاق
- صبتي محمد رضا
- موسى شكيمة

اشراف الأستاذ:

- نصرات عبد الوهاب

القسم الأول: البيانات الشخصية.

يرجى وضع العلامة (√) في الخانة المناسبة لكل جدول.

1. الجنس:

ذكر	
انثى	

2. العمر:

أقل من 30 سنة	من30 سنة إلى 40 سنة	أكبر من 40 سنة

3. المؤهل العلمي:

ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	شهادة اخرى

4. المهنة:

أكاديمي في مجال المحاسبة والمراجعة	محاسب معتمد	محافظ الحسابات	خبير محاسبي

5. الخبرة المهنية

اقل من 5 سنوات	من 5سنوات الى 10سنوات	من 11 الى 15 سنة	اكثر من 15 سنة

القسم الثاني: فقرات الاستبيان.

يرجى وضع العلامة (√) في الخانة المناسبة لكل جدول

المحور الاول: دور المحاسبة في المؤسسة.

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تسجيل العمليات المالية التي تتم على مستوى المؤسسة.					
02	تعطي بدائل في استعمال طرق تقييم الأصول.					
03	تقديم تقارير مالية دقيقة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.					
04	تقديم تقارير مالية دقيقة تتيح للمؤسسة متابعة أدائها المالي.					
05	توجيه متخذي القرارات الى اتخاذ قرارات مالية دقيقة.					
06	تساعد في جذب المستثمرين والمقرضين.					

المحور الثاني: ادارة المخاطر المالية في المؤسسة.

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تعمل إدارة المخاطر المالية على تعظيم القيمة المالية للمالكين من خلال تحسين عائد الاستثمار مقابل المخاطر.					
02	تحدد المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة عند القيام بنشاطها.					
03	تضع ادارة المخاطر المالية نظاما لمراقبة المخاطر.					
04	يتم قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بشكل دوري.					
05	يتم اعداد تقارير دورية عن المخاطر المالية للإدارة العليا.					
06	يتم استخدام وسائل وأدوات مناسبة للتقليل من المخاطر المالية.					
07	يتم استخدام نتائج المخاطر المالية لتحسين أداء المؤسسة في المستقبل.					

المحور الثالث: حماية الاصول في المؤسسة.

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تعتبر الأصول في المؤسسة محور أساسي لنشاطها.					
02	توفر الأصول في المؤسسة منافع مستقبلية.					
03	تقسّم الأصول في المؤسسة الى أصول متداولة وأصول جارية.					
04	تساعد حماية الأصول في تقليل خطر السرقة والاحتيال.					
05	يعتبر تأمين بيانات الزبون أمرا ضروريا للحفاظ على الثقة والامتثال لأنظمة الخصوصية.					
06	اعداد تقييم شامل للمخاطر، وتحديد نقاط الضعف والتهديدات المحتملة للأصول.					
07	فصل المهام والمسؤوليات بين الموظفين، بحيث لا يقوم شخص بكل العمليات المالية لوحده.					
08	استخدام تكنولوجيا المعلومات (الاعلام الآلي) من أجل تشفير المعلومات وعدم الوصول اليها.					
09	تدريب الموظفين وتوعيتهم حول كيفية حماية الأصول.					

شكرا لكم على الاستجابة لطلبنا، ولكم منّا كل الاحترام والتقدير.

الملحق رقم 02: أسماء الأساتذة المحكمين لاستبيان الدراسة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	التخصص	اسم الجامعة
01	محمد الصغير عوني	أستاذ مساعد في قسم ب	محاسبة وتدقيق	جامعة الوادي
02	عبد الله شكه	أستاذ مساعد في قسم ب	علوم اقتصادية	جامعة الوادي

الملحق رقم 03: نتائج مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS :

Reliability

Scale: **ALL VARIABLES**

Case Processing Summary

		N	%
Case Valid		41	100.0
	Ecluded[a]	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.626	8

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.719	9

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.642	9

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.697	26

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
A1	41	3.78	.690
A2	41	4.05	.444
A3	41	3.83	.834
A4	41	3.93	.787
A5	41	4.17	.495
A6	41	3.63	.888
A7	41	3.68	.789
A8	41	4.15	.573
في المحاسبة دور المؤسسة	41	3.9024	.37030
Valid N (listwise)	41		

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
B1	41	4.24	.582
B2	41	4.02	.418
B3	41	3.76	.860
B4	41	3.90	.700
B5	41	4.10	.436
B6	41	4.07	.469
B7	41	4.15	.478
B8	41	3.71	.750
B9	41	3.71	.929
في المالية المخاطر ادارة المؤسسة	41	3.9621	.36056
Valid N (listwise)	41		

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
C1	41	4.29	.512
C2	41	3.59	.948
C3	41	3.66	.794
C4	41	3.71	.782
C5	41	3.66	.728
C6	41	3.44	1.026

C7	41	3.83	.863
C8	41	3.76	1.044
C9	41	3.85	.823
في الاصول حماية المؤسسة	41	3.7534	.43213
Valid N (listwise)	41		

Explore
Oneway

ANOVA

دور المحاسبة في المؤسسة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.336	13	.103	.669	.775
Within Groups	4.149	27	.154		
Total	5.485	40			

ANOVA Effect Sizes[a,b]

			95% Confidence Interval	
		Point Estimate	Lower	Upper
دور المحاسبة في المؤسسة	Eta-squared	.244	.000	.195
	Epsilon-squared	-.121	-.481	-.192
	Omega-squared Fixed-effect	-.117	-.464	-.187
	Omega-squared Random-effect	-.008	-.025	-.012

a. Eta-squared and Epsilon-squared are estimated based on the fixed-effect model.
b. Negative but less biased estimates are retained, not rounded to zero.

Correlations

Correlations

		في المحاسبة دور المؤسسة	المالية المخاطر ادارة المؤسسة في
المؤسسة في المحاسبة دور	Pearson Correlation	1	.065
	Sig. (2-tailed)		.685
	N	41	41
في المالية المخاطر ادارة المؤسسة	Pearson Correlation	.065	1
	Sig. (2-tailed)	.685	
	N	41	41

Correlations

		دور المحاسبة في المؤسسة	حماية الاصول في المؤسسة
دور المحاسبة في المؤسسة	Pearson Correlation	1	-.039
	Sig. (2-tailed)		.808
	N	41	41
حماية الاصول في المؤسسة	Pearson Correlation	-.039	1
	Sig. (2-tailed)	.808	
	N	41	41

Oneway

ANOVA

دور المحاسبة في المؤسسة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.336	13	.103	.669	.775
Within Groups	4.149	27	.154		
Total	5.485	40			

ANOVA Effect Sizes[a,b]

		Point Estimate	95% Confidence Interval Lower	Upper
دور المحاسبة في المؤسسة	Eta-squared	.244	.000	.195
	Epsilon-squared	-.121	-.481	-.192
	Omega-squared Fixed-effect	-.117	-.464	-.187
	Omega-squared Random-effect	-.008	-.025	-.012

a. Eta-squared and Epsilon-squared are estimated based on the fixed-effect model.

b. Negative but less biased estimates are retained, not rounded to zero.

Oneway

ANOVA

دور المحاسبة في المؤسسة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.963	15	.131	.929	.547
Within Groups	3.522	25	.141		
Total	5.485	40			

ANOVA Effect Sizes[a,b]

		Point Estimate	95% Confidence Interval	
			Lower	Upper
دور المحاسبة في المؤسسة	Eta-squared	.358	.000	.306
	Epsilon-squared	-.027	-.600	-.110
	Omega-squared Fixed-effect	-.027	-.577	-.107
	Omega-squared Random-effect	-.002	-.025	-.006

a. Eta-squared and Epsilon-squared are estimated based on the fixed-effect model.

b. Negative but less biased estimates are retained, not rounded to zero.

Explore

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Perce
دور المحاسبة في المؤسسة	41	100.0%	0	0.0%	41	100.0%
ادارة المخاطر المالية في المؤسسة	41	100.0%	0	0.0%	41	100.0%
حماية الاصول في المؤسسة	41	100.0%	0	0.0%	41	100.0%
عينة الدراسة	41	100.0%	0	0.0%	41	100.0%

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
دور المحاسبة في المؤسسة	.128	41	.091	.907	41	.003
ادارة المخاطر المالية في المؤسسة	.127	41	.093	.949	41	.065
حماية الاصول في المؤسسة	.092	41	.200*	.981	41	.708
عينة الدراسة	.093	41	.200*	.982	41	.746

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور المحاسبة في المؤسسة	41	3.9024	.37030	.05783
إدارة المخاطر المالية في المؤسسة	41	3.9621	.36056	.05631
حماية الأصول في المؤسسة	41	3.7534	.43213	.06749
عينة الدراسة	41	3.8715	.25318	.03954

One-Sample Test

	Test Value = 0				
			Significance		
	t	df	One-Sided p	Two-Sided p	Mean Differen
دور المحاسبة في المؤسسة	67.481	40	<.001	<.001	3.90
المؤسسة إدارة المخاطر المالية في	70.361	40	<.001	<.001	3.96
حماية الأصول في المؤسسة	55.616	40	<.001	<.001	3.75
عينة الدراسة	97.914	40	<.001	<.001	3.87

One-Sample Test

	Test Value = 0	
	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper
دور المحاسبة في المؤسسة	3.7856	4.0193
إدارة المخاطر المالية في المؤسسة	3.8483	4.0759
حماية الاصول في المؤسسة	3.6170	3.8898
عينة الدراسة	3.7916	3.9514

One-Sample Effect Sizes

		Standardizer[a]	Point Estimate	95% Confidence Interval Lower	Upper
دور المحاسبة في المؤسسة	Cohen's d	.37030	10.539	8.215	12.855
	Hedges' correction	.37742	10.340	8.060	12.613
ادارة المخاطر المالية في المؤسسة	Cohen's d	.36056	10.989	8.568	13.403
	Hedges' correction	.36750	10.781	8.406	13.149
حماية الاصول في المؤسسة	Cohen's d	.43213	8.686	6.762	10.603
	Hedges' correction	.44045	8.522	6.635	10.402
عينة الدراسة	Cohen's d	.25318	15.292	11.936	18.639
	Hedges' correction	.25805	15.003	11.711	18.287

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

T-Test

[DataSet1] D:\spss\2024\دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الاصول\دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الاصو.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A1	41	3.78	.690	.108
A2	41	4.05	.444	.069
A3	41	3.83	.834	.130
A4	41	3.93	.787	.123
A5	41	4.17	.495	.077
A6	41	3.63	.888	.139
A7	41	3.68	.789	.123
A8	41	4.15	.573	.089

One-Sample Test

Test Value = 0

	T	df	Significance One-Sided p	Significance Two-Sided p	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
A1	35.101	40	<.001	<.001	3.780	3.56
A2	58.326	40	<.001	<.001	4.049	3.91
A3	29.409	40	<.001	<.001	3.829	3.57
A4	31.945	40	<.001	<.001	3.927	3.68
A5	53.940	40	<.001	<.001	4.171	4.01
A6	26.217	40	<.001	<.001	3.634	3.35
A7	29.902	40	<.001	<.001	3.683	3.43
A8	46.354	40	<.001	<.001	4.146	3.97

One-Sample Test

	Test Value = 0 95% Confidence Interval of the Difference Upper
A1	4.00
A2	4.19
A3	4.09
A4	4.18
A5	4.33
A6	3.91
A7	3.93
A8	4.33

One-Sample Effect Sizes

				95% Confidence Interval	
		Standardizer[a]	Point Estimate	Lower	Upper
A1	Cohen's d	.690	5.482	4.244	6.714
	Hedges' correction	.703	5.378	4.163	6.587
A2	Cohen's d	.444	9.109	7.094	11.117
	Hedges' correction	.453	8.937	6.960	10.907
A3	Cohen's d	.834	4.593	3.541	5.638
	Hedges' correction	.850	4.506	3.474	5.531
A4	Cohen's d	.787	4.989	3.855	6.117
	Hedges' correction	.802	4.895	3.782	6.001
A5	Cohen's d	.495	8.424	6.557	10.285
	Hedges' correction	.505	8.265	6.433	10.090
A6	Cohen's d	.888	4.094	3.146	5.036
	Hedges' correction	.905	4.017	3.087	4.940
A7	Cohen's d	.789	4.670	3.602	5.731
	Hedges' correction	.804	4.582	3.534	5.623
A8	Cohen's d	.573	7.239	5.627	8.845
	Hedges' correction	.584	7.103	5.521	8.678

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

T-Test

One–Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
B1	41	4.24	.582	.091
B2	41	4.02	.418	.065
B3	41	3.76	.860	.134
B4	41	3.90	.700	.109
B5	41	4.10	.436	.068
B6	41	4.07	.469	.073
B7	41	4.15	.478	.075
B8	41	3.71	.750	.117
B	41	3.71	.929	.145

9				

One-Sample Test

Test Value = 0

	t	df	Significance One-Sided p	Significance Two-Sided p	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
B1	46.670	40	<.001	<.001	4.244	4.06
B2	61.707	40	<.001	<.001	4.024	3.89
B3	27.977	40	<.001	<.001	3.756	3.48
B4	35.688	40	<.001	<.001	3.902	3.68
B5	60.154	40	<.001	<.001	4.098	3.96
B6	55.667	40	<.001	<.001	4.073	3.93
B7	55.596	40	<.001	<.001	4.146	4.00
B8	31.660	40	<.001	<.001	3.707	3.47
B9	25.565	40	<.001	<.001	3.707	3.41

One-Sample Test

	Test Value = 0 95% Confidence Interval of the Difference Upper
B1	4.43
B2	4.16
B3	4.03
B4	4.12
B5	4.24
B6	4.22
B7	4.30
B8	3.94
B9	4.00

One-Sample Effect Sizes

	Standardizer[a]	Point Estimate	95% Confidence Interval Lower	95% Confidence Interval Upper

B1	Cohen's d	.582	7.289	5.666	8.905
	Hedges' correction	.593	7.151	5.559	8.737
B2	Cohen's d	.418	9.637	7.508	11.759
	Hedges' correction	.426	9.455	7.367	11.537
B3	Cohen's d	.860	4.369	3.364	5.367
	Hedges' correction	.876	4.287	3.301	5.266
B4	Cohen's d	.700	5.574	4.316	6.825
	Hedges' correction	.714	5.468	4.234	6.696
B5	Cohen's d	.436	9.394	7.318	11.464
	Hedges' correction	.445	9.217	7.180	11.248
B6	Cohen's d	.469	8.694	6.769	10.612
	Hedges' correction	.478	8.529	6.641	10.412
B7	Cohen's d	.478	8.683	6.760	10.599
	Hedges' correction	.487	8.519	6.632	10.399
B8	Cohen's d	.750	4.944	3.819	6.063
	Hedges' correction	.764	4.851	3.747	5.948
B9	Cohen's d	.929	3.993	3.065	4.913
	Hedges' correction	.946	3.917	3.008	4.820

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
C1	41	4.29	.512	.080
C2	41	3.59	.948	.148
C3	41	3.66	.794	.124
C4	41	3.71	.782	.122
C5	41	3.66	.728	.114
C6	41	3.44	1.026	.160
C7	41	3.83	.863	.135
C8	41	3.76	1.044	.163
C9	41	3.85	.823	.129

One-Sample Test

Test Value = 0

	T	df	Significance One-Sided p	Two-Sided p	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
C1	53.679	40	<.001	<.001	4.293	4.13
C2	24.216	40	<.001	<.001	3.585	3.29
C3	29.503	40	<.001	<.001	3.659	3.41
C4	30.339	40	<.001	<.001	3.707	3.46
C5	32.163	40	<.001	<.001	3.659	3.43
C6	21.465	40	<.001	<.001	3.439	3.12
C7	28.405	40	<.001	<.001	3.829	3.56
C8	23.047	40	<.001	<.001	3.756	3.43
C9	29.966	40	<.001	<.001	3.854	3.59

One-Sample Test

Test Value = 0

	95% Confidence Interval of the Difference Upper
C1	4.45
C2	3.88
C3	3.91
C4	3.95
C5	3.89
C6	3.76
C7	4.10
C8	4.09
C9	4.11

One-Sample Effect Sizes

		Standardizer[a]	Point Estimate	95% Confidence Interval Lower	Upper
C1	Cohen's d	.512	8.383	6.525	10.235
	Hedges' correction	.522	8.225	6.402	10.042
C2	Cohen's d	.948	3.782	2.898	4.659
	Hedges' correction	.966	3.710	2.843	4.571

C3	Cohen's d	.794	4.608	3.553	5.655
	Hedges' correction	.809	4.521	3.486	5.549
C4	Cohen's d	.782	4.738	3.656	5.813
	Hedges' correction	.797	4.649	3.587	5.704
C5	Cohen's d	.728	5.023	3.882	6.158
	Hedges' correction	.742	4.928	3.808	6.042
C6	Cohen's d	1.026	3.352	2.555	4.142
	Hedges' correction	1.046	3.289	2.507	4.063
C7	Cohen's d	.863	4.436	3.417	5.448
	Hedges' correction	.880	4.352	3.353	5.345
C8	Cohen's d	1.044	3.599	2.752	4.439
	Hedges' correction	1.064	3.531	2.700	4.355
C9	Cohen's d	.823	4.680	3.610	5.743
	Hedges' correction	.839	4.592	3.542	5.634

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

Correlations

دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول في المؤسسة

[DataSet1] D:\spss\2024

Correlations

		دور المحاسبة في المؤسسة	إدارة المخاطر المالية في المؤسسة	حماية الأصول في المؤسسة
دور المحاسبة في المؤسسة	Pearson Correlation	1	.065	-.039
	Sig. (2-tailed)		.685	.808
	N	41	41	41
إدارة المخاطر المالية في المؤسسة	Pearson Correlation	.065	1	.339*
	Sig. (2-tailed)	.685		.030
	N	41	41	41
حماية الأصول في المؤسسة	Pearson Correlation	-.039	.339*	1
	Sig. (2-tailed)	.808	.030	
	N	41	41	41
عينة الدراسة	Pearson Correlation	.459**	.722**	.740**
	Sig. (2-tailed)	.003	<.001	<.001
	N	41	41	41

Correlations

		عينة الدراسة

دور المحاسبة في المؤسسة	Pearson Correlation	.459**
	Sig. (2-tailed)	.003
	N	41
إدارة المخاطر المالية في المؤسسة	Pearson Correlation	.722**
	Sig. (2-tailed)	<.001
	N	41
حماية الأصول في المؤسسة	Pearson Correlation	.740**
	Sig. (2-tailed)	<.001
	N	41
عينة الدراسة	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	41

* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول\2024\spss:D [DataSet2]

Statistics

الجنس

N	Valid	41
	Missing	0

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	22	53.7	53.7	53.7
	انثى	19	46.3	46.3	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

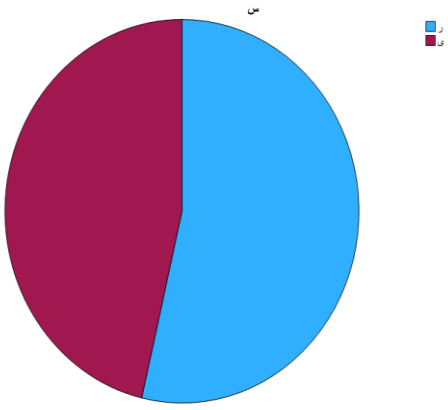

Frequencies

Notes

Output Created		24-MAY-2024 20:34:46
Comments		
Input	Data	D:\spss\2024\المخاطر إدارة في المحاسبة دور\المخاطر إدارة في المحاسبة دور\الاصول وحماية المالية\الاصو وحماية المالية.sav
	Active Dataset	DataSet2
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	41
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.

Syntax		FREQUENCIES VARIABLES=العمر المهنة العلمي_المؤهل المهنية_الخبرة /BARCHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.28
	Elapsed Time	00:00:00.26

Statistics

		العمر	العلمي_المؤهل	المهنة	المهنية_الخبرة
N	Valid	41	41	41	41
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 30 من اقل	5	12.2	12.2	12.2
	سنة 40 الى 30 من	16	39.0	39.0	51.2
	سنة 40 من اكبر	20	48.8	48.8	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

العلمي_المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	5	12.2	12.2	12.2
	ماستر	1	2.4	2.4	14.6
	ماجستير	5	12.2	12.2	26.8
	دكتوراه	30	73.2	73.2	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	والمراجعة المحاسبة مجال في اكاديمي	35	85.4	85.4	85.4
	معتمد محاسب	4	9.8	9.8	95.1
	الحسابات محافظ	2	4.9	4.9	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

المهنية_الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من اقل	5	12.2	12.2	12.2
	سنوات 10 الى سنوات 5 من	12	29.3	29.3	41.5
	سنة 15 الى 11 من	20	48.8	48.8	90.2
	سنة 15 من اكثر	4	9.8	9.8	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

Bar Chart

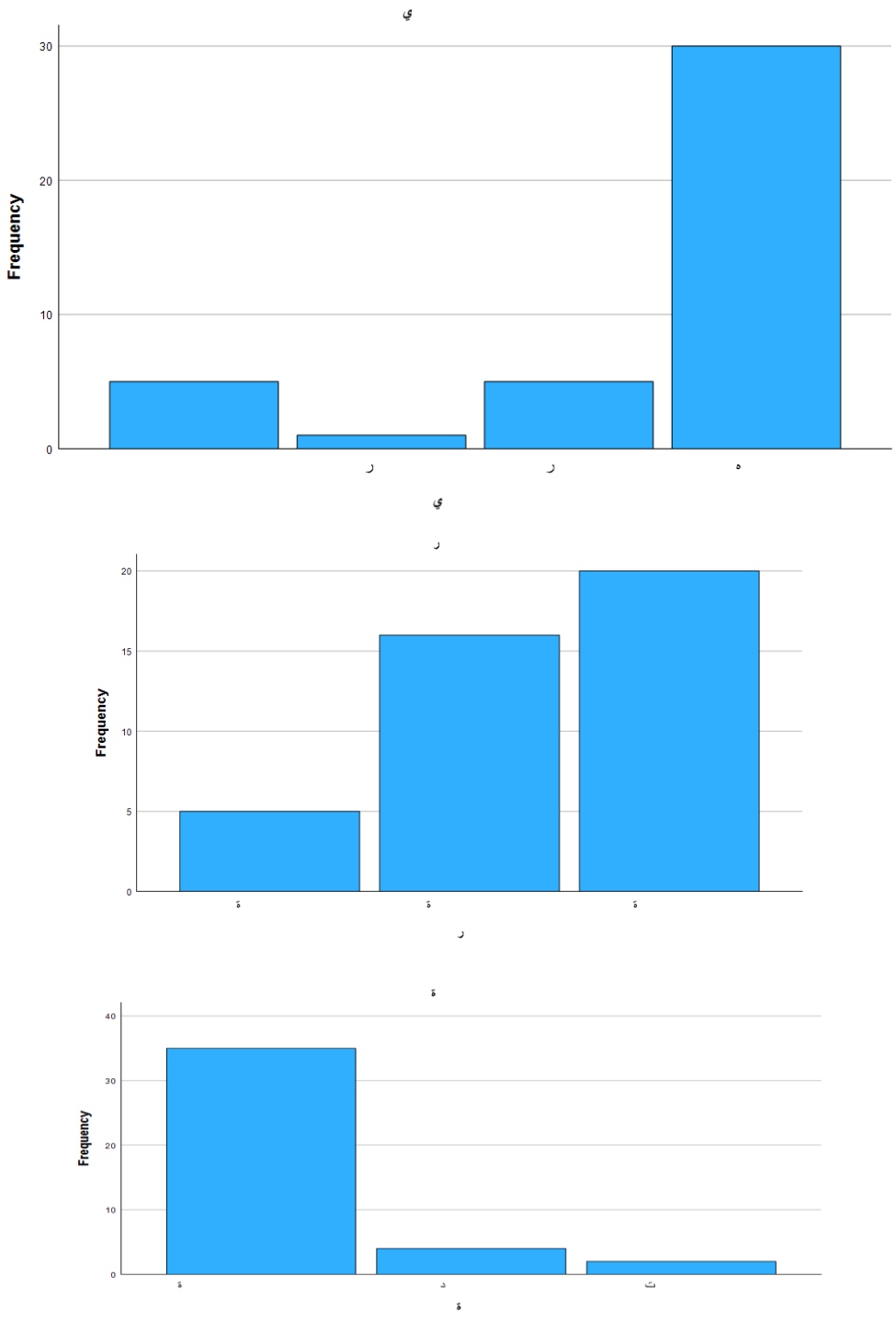
ي
Frequency
30
20
10
0
ر
ر
ه
ي
ر
Frequency
20
15
10
5
0
ة
ة
ة
ر
ة
Frequency
40
30
20
10
0
ة
د
ت
ة

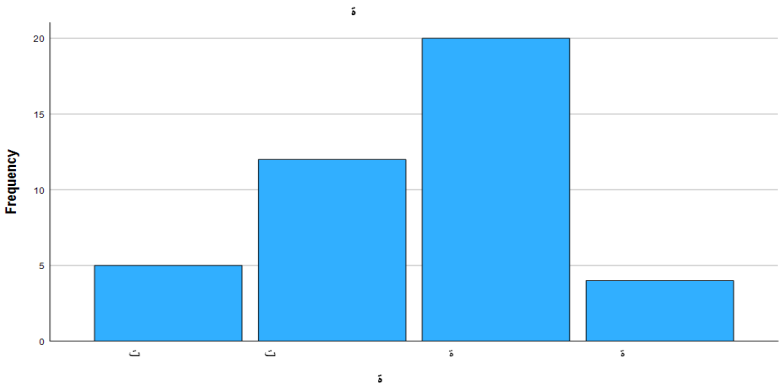
ة
20
15
10
5
0
Frequency
ت
ت
ة
ة
ة